

# حسب الخلاف الزوجية

عن طريق الطلغ  
دراسة مقارنة بين  
أهل السنة والأباضية

إعداد  
الكفر

محمود محمد عوض سلامة  
مدرس الشريعة الإسلامية  
كلية الحقوق بـ بـ بـ بـ بـ  
جامعة القاهرة

الناشر  
دار النهضة العربية





# حريم النحلافا الزوجية

عن طريق الخلع  
دراسة مقارنة بين  
أهل السنة والأباضية

إعداد

الدكتور

أحمد محمد عوض سلامة  
مدرس الشريعة الإسلامية  
كلية الحقوق بين جوبف ،  
جامعة القاهرة

الناشر  
دار النهضة العربية



## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم

الحمد لله مقرر له بالشهادة ، ومبرر له في العبادة ،  
والصلاة والسلام على الهادي الأمين ، نبينا ورسولنا  
محسدا القائل "من يرد الله به خيرا يفقه في الدين "  
وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان الى يوم  
الدين .

أما بعد ، فإن الشريعة الإسلامية قد أعطت للمرأة حقوقا  
لم تحمل عليها في ظل المعتقدات السابقة ، بل ولا في ظل  
المجتمعات التي تدعى المدنية في الوقت الحاضر .

من هذه الحقوق :

١- أن يكون الزوج شقيقا عليها ، رحيمًا في معاملتها ،  
ناصحا لها ، يدلها على الخير ، ويعرفها طريق الملاج ،  
ويعلمها ما تحتاج اليه من أمر دينها ، وعليه أن  
يمبرر على أخطائها وهفواتها وأن يكون حذرا في تقويم  
أخطائها . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
"إستوموا بالنساء خيرا ، فإنهن خلقن من ضلع أعوج ،  
وإن أعوج شيء من الضلع أعلاه ، إذا ذهب تقيمه  
كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج وإستوموا بالنساء  
خيرا" .. (١)

٢- ألا يتخونها أو يتلمس عثراتها ، أو يتعرض لما يوجب  
سوء الظن بها ، فلا يشعرها بأنها مراقبة في حركاتها  
وسكناتها ، فإنها في هذه الحالة ستشعر بثقل الحياة  
وضيق العيش في منزلها وربما دفعها ذلك الى الانحراف  
فمن أشد الأمور على المرأة أن تشعر أن زوجها يحس  
عليها أنفاسها ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
"إذا أظال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلا" . (٢)

٣- أن يبرر أهلها وبخاصة والديها وإخوانها ، وأن  
لا يحرمها من زيارتهم لهم توثيقا لصلة الأرحام

---

(١) سبل السلام جـ ٣ ص ١٣٨ متفق عليه واللفظ للبخاري .

(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ١٤٠ ، رواه البخاري .

٤- أن يهيئ لها المسكن الملائم والطعام والكسوة ، قال تعالى "أسكنوهم من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن (١)".

وقال تعالى " لينفق ذو سعة من سعته (٢)" وقال صلى الله عليه وسلم فى جواب من سألته عن حق الزوجة " تطعمها إذا أكلت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا فى البيت (٣)" إلى غير ذلك من الحقوق الكثيرة ، والتي لا يتسع لها المقام لذكرها .

ومع ذلك فإذا استحالت العشرة بين الزوجين ، ولم تفلح كل الطرق والوسائل لإعادتها إلى حالتها الطبيعية ، فقد جعل الإسلام الطلاق بيد الرجل . إن كانت الكراهية من جانبه ، أما إن كانت الكراهية من جانبها ، فقد أباح الإسلام أن تطالب بالخلع فى مقابل أن ترد لزوجها كل ما أخذت منه أو بعضه .

وهذا بخلاف المعتقدات والمذاهب الأخرى ، كالْمذهب الكاثوليكي الذى يحرم الطلاق تحريماً باتاً ، ولا يبيح فصح عرى الزواج لاي سبب مهما عظم شأنه وكذلك المذهب الأرثوذكسى ، لا يبيح الطلاق إلا فى حالة الخيانة الزوجية ويحرم على الرجل والمرأة أن يتزوجا بعد ذلك ، مما اضطر الأمم المسيحية إزاء هذا التشدد إلى إستحداث قوانين مدنية للزواج بعيداً عن نفوذ الكنيسة .

ومن أصعب الأمور على الباحث ، أن يجاهد فى إعادة النظر فى قضية دينية طال الجدل فيها ، وإختلفت المذاهب عليها ، وتفاوتت آراء الفقهاء حولها قديماً وحديثاً ثم من بعد ذلك لم تزل شاخمة يعوزها رأى المرجح ، كما أن هناك قضايا عديدة لم تأخذ حقها فى البحث كاملاً ، كشروط الخلع ، وهل الخلع طلاق بائن أم طلاق رجعي ، وهل يلحق المختلعة طلاق فى العدة أم لا ؟

وحكم الخلع فى الحيز أو الظاهر المجامع فيه ؟ وخلع المحجور عليها ، وخلع المريضة مرض الموت ، وخلع الأجنبي ، وعدة المختلعة الى غير ذلك من الأحكام .

وقضية الخلع - كما نرى - قضية معقدة وعريضة ، معقدة من حيث تعدد الأحكام الفقهيّة التى أتت بها المذاهب الأربعة المشهورة من جهة ، ومذهب الإباضية من جهة أخرى ، ومعقدة

(١) الطلاق - آيه ٦

(٢) الطلاق - آيه ٧

(٣) سبل السلام جـ ٣ ص ١٤١ ، رواه أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه .

من حيث الآراء المختلفة للعلماء المسلمين في تحديد حق الرجل عند طلب المرأة الخلع من زوجها لسبب أو لآخر . وفى تقرير هذا الحق لكل من الزوجين تتراعى آراء السلف والمحدثين من علماء الدين ومعتنقى المذاهب، آية ذلك ما تزخر به كتب الفقه والمذاهب الأربعة من أحكام تحسم بالتشدد حيناً فى أدلة المشروعية والأحكام الشرعية وبالتيسير عن طريق التاويل فى هذه الأدلة والأحكام حيناً آخر .

والقضية - من وجهة أخرى - واسعة، إذ تتطلب من الباحث ألا يقتصر فى دائرة بحثها وتحليلها وتقويمها على أحكام المذاهب الأربعة المعتمدة، ولكن لابد من أن يمد البصر بالمراجعة والمقارنة مع مذاهب أخرى أدلت بدلولها فيها كالإباضية والظاهرية وغيرهما، فضلاً عن ضرورة المقارنته بين حق الرجل فى الطلاق، وحق المرأة فى الخلع .

وغنى عن البيان أن هذه القضية - كما قلت - قديمة وحديثة، بيد أنها جاءت على الحالين فى بحوث فقهيه شتى، ولم تحظ بدراسة موضوعية مستقلة متكاملة، تتبع أصولها وفروعها، وترصد حقائقها المميزة، بما يتيح سهولة الإلمام بها متكاملة وفى كثير من السهولة واليسر .

واقتضت أمانة البحث والتحليل، أن نضيف جديداً إلى هذه الدراسة، وهو عقد مقارنة علمية موضوعية بين آراء أهل السنة على تنوعها وتعددتها وبين منظور المذهب الإباضى بخصوصه، إذ تبين لى بالتأمل والتدبر أن أصحاب هذا المذهب قد اتوا من الأدلة والأحكام الفقهية ما هو جدير بالبحث والدرس والتحليل .

وأغلب الظن أن هذا الجانب من المقارنة بين مذاهب أهل السنة والإباضية لم يجلّ بصورة مبلورة ودقيقة من قبل .

وسوف أقتصر فى هذا البحث على الموضوعات التى لم تأخذ حقها فى البحث وإذا تعرضت لنقطة بحث من قبل، فسوف أشير إلى ذلك وسوف أضيف إليها رأى المذهب الإباضى فيها .

لذلك يقسم البحث إلى المباحث التالية :-  
المبحث التمهيدي: أوجز فيه الدراسات السابقة فى هذا الموضوع كتعريف الخلع وحكمة مشروعيته وغيرهما من الموضوعات الأخرى .

المبحث الأول : العوض فى الخلع .  
المبحث الثانى : التكليف الفقهى للخلع .

- المبحث الثالث : شروط صحة الخلع
- المبحث الرابع : أحكام خاصة بالخلع ، كالخلع فى الحيض وخلع المحجور عليها إلى غير ذلك من الموضوعات .
- المبحث الخامس : الآثار المترتبة على الخلع .
- خاتمة البحث : أذكر فيها النتائج التى إستخلصتها من هذا البحث .

---

أما عن مصادر البحث، فهى فطان الشريعة والفقه من جانب والدراسات الحديثة من جانب ثان ، والبحوث المقارنه بين المذاهب من جانب ثالث ، ومصادر المذهب الإباضى من جانب أخير .

والله أدعو أن يجعل عملنا خالما لوجهه الكريم ، إنه سميع قريب .

الباحث



## المبحث التمهيدي

### الدراسات السابقة في الخلع (١)

#### تعريف الخلع :

الخلع لغة (٢) مصدر خلع، يقال خلع الرجل ثوبه خلعاً، أزاله عن بدنه ونزعه عنه، ويقال خلع الرجل إمراته، وخالعت المرأة زوجها مخالعة، إذا افترقت منه، وتخالعا أي أزال كل منهما لباس صاحبه، قال تعالى "هن لباس لكم وأنتم لباس لهن" (٣) والخلع شرعاً (٤) بالنظر في التعريفات التي ذكرها الفقهاء الأولون، والفقهاء المعاصرون نستطيع أن نقول إن الخلع هو : بذل المرأة العوض لزوجها مقابل طلاقها بكل لفظ يدل على ذلك.

(١) منها : رسالة خطية في الخلع للاستاذ محمود على الطويل بكلية الشريعة والقانون عام ١٩٣٥ ، ورسالة خطية للاستاذ مصطفى عبد الخالق بكلية الشريعة رسالة ماجستير عن الفرقة بين الزوجين بالخلع للاستاذ منصور نصر عبد الحميد قموح، بكلية الشريعة والقانون . كما أن هناك بحوثاً عامة في لشريعة الإسلامية عن الأحوال الشخصية تناولت قضية الخلع من وجهة نظر المذهب الحنفي، كالأحوال الشخصية للإمام محمد أبى زهرة، والشريعة الإسلامية لمحمد حسين الذهبي، ونظام الأسرة في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد على محجوب، وحقوق الأسرة للدكتور يوسف قاسم، والرجعة للدكتور عبدالغفار صالح .

(٢) المصباح المنير "الخاء واللام"، لسان العرب لابن منظور .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٧

(٤) إنظر في تعريف الخلع: بدائع المنافع للكاساني حـ٤ ص ١٨٩٤، فتح القدير حـ٣ ص ١٩٩، الدسوقي على الشرح الكبير حـ٢ ص ٣٤٧، بداية المجتهد حـ٢ ص ٥٧، الإقتناع في حل ألفاظ أبى شجاع حـ٢ ص ١٤٧، جلال الدين المحلي على المنهاج حـ٣ ص ٢٠٧، كشاف القناع حـ٣ ص ١٢٦، المغنى والشرح الكبير حـ٨ ص ١٧٣، وإنظر أيضاً، الاستاذ محمود على الطويل ص ١٥ رسالة خطية في الخلع، والاستاذ منصور نصر عبد الحميد قموح ورسالة ماجستير في الفرقة بين الزوجين بالخلع ص ٣٤ ، ٣٥

والخلع عند الحنفية لا يصح إلا بلفظ الخلع أو ما فى معناه كالمباراة ، وقد يكون بعوض أو بغير عوض ، والاخير يعتبر من قبيل الكنايات عندهم .

وعند الحنابلة : نجد أن الخلع له الفاظ صريحة والفاظ كناية ، فاللفاظ المريحة يقع بها الخلع دون نية ، أما الفاظ الكناية ، فلا بد معها من النية لوقوع الخلع .

واللفاظ المريحة عندهم ، كلفظ الخلع ، والمفاداة ، والفسخ ، والفاظ الكناية كإبرائك وإبرأتك ، وإبنتك ، أما عند المالكية والشافعية فالخلع لا يختص بلفظ معين ، بل يقع بصريح الطلاق ، كما يقع بالكناية .

وفي المذهب الإباضى ، الخلع هو : " إفتداء المرأة نفسها من زوجها بمال تدفعه إليه ليتخلى عنها " هذا التعريف مأخوذ من عدة تعريفات مذكورة فى كتب المذهب على النحو التالى :

جاء فى جامع أبى الحوارى أن الخلع هو " أن تفتدى المرأة بشئ ولو قل من مالها وتدعه لزوجها ويبرىء لها نفسها (١) "

وجاء فى كتاب النيل أن الخلع هو " فداء ببعض المداق (٢) "

فالفداء أعم مطلقاً والخلع أخص ، وقيل أنهما بمعنى واحد ، وهو بذل المرأة لزوجها عوضاً على طلاقها ، والخلع مخالف للطلاق ، لأن الطلاق لا يقع إلا من الزوج وحده والخلع لا يكون إلا منهما جميعاً (٣) .

والراجع عندهم إطلاق لفظ الخلع على المصح والفداء والمباراة ، إذ الكل عندهم بمعنى واحد حقيقة .

واننبي أرجح عدم اشتراط لفظ مخصوص فى الخلع ، بل يصح الخلع ويقع بأى لفظ يدل على الفارقة ، طالما كان مقمود الزوجين المفارقة وقد تحققت بكل لفظ يدل عليها ، وخصوصاً أن الأعمال فى الإسلام أساسها النية ، فالعبرة فى العقود والتصرفات بالمعانى لا بالالفاظ (٤) .

---

(١) جامع أبى الحوارى للشيخ محمد بن الحوارى ج١ ص ١٢ طبعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٢) النيل وشفاء العليل لمحمد بن يوسف اطفيش ج٧ ص ٢٧٤ مكتبة الإرشاد جده وانظر ايضاً كتاب غاية المأمول فى علم الفروع والاصول لمحمد بن شامس البطاش ج٤ ص ٢٣٣ طبعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٣) كتاب المصنف لأبى بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندى ج٣٨ ص ٢١ المطبعة الشرقية بسلطنة عمان .

(٤) السبب الباعث على التعاقد د . محمود محمد عوض ، طبعة دار النهضة .

### حكمة مشروعية الخلع :

لقد جعل الله سبحانه وتعالى الطلاق بيد الزوج، لما يتمتع به الرجل من هدوء في التفكير وروية في التدبير، فلا يقدم عليه إلا بعد دراسة وتمحيص وخصوصاً أنه هو الذي يقوم وحده بدفع المهر وجميع التكاليف المالية المطلوبة وبالتالي فهو ليس على استعداد أن يخسر كل هذه الأموال في لحظة غضب أو طيش .

أما الزوجة فلا تملك حق الطلاق، ومع ذلك فهي إنسانة تحب وتكره، وقد تبغض زوجها، وترغب في الخلاص منه، وقد رفض الزوج الطلاق حرصاً على ماله وأولاده، وفطراً عن هذا "فإنها لا تريد أن ترفع أمرها إلى القضاء، فقد لا تستطيع إثبات الضرر، أو هي لا ترغب في إشاعة أمرها على الكافة، ولعل حضور أهل الخير، يكفي للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، فإذا ما قبل الزوج ما تقدمه المرأة من مال أو تنازل عن حقوق مالية، فإن هذا يعتبر سبيلاً لحل مشكلة تلك المرأة، التي تحاول أن تتخلص من زوج لا تطيق الحياة معه (١)

ويقول ابن قدامه "وجملة الأمر أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقة أو خلقه أو دينه أو كبره أو ضعفه، أو نحو ذلك، وخشيت ألا تؤدي حق الله في طاعته، جاز لها أن تخالعه بعوض تفتدي به نفسها (٢) من أجل هذا كله شرع الخلع في الإسلام .

### ومن أدلة المشروعية

لقد أفاض السابقون الذين تناولوا الخلع في بحوثهم، في أدلة مشروعية الخلع، منها : قوله تعالى "فإن خفتن ألا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به... الآية ١٢ (٣) وقوله تعالى "فإن طبن لکم عن شيء منه نسأ فكلوه هنيئاً مريئاً" (٤)

فقد استثنت الآية الأولى حالة واحدة يجوز فيها أخذ المال، وهي حالة ما إذا وجدت المرأة كراهة لزوجها،

(١) حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي للدكتور يوسف قاسم ص ٣٦٠ دار النهضة .

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٧٣

(٣) البقرة آية ٢٢٩

(٤) النساء آية ٤

مبغضة له ، ولا تطليق العيش معه (١) وإجازت الآية الثانية للزوج أن يأخذ من زوجته ما طابت به نفسها بسبب خلع أو غيره .

وفى السنة احاديث كثيرة منها :

أولاً : ما رواه البخارى وغيره من أئمة الحديث، عن ابن عباس رضى الله عنهم قال : جاءت امرأة ثابت ابن قيس بن شماس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، إنى ما أعتب عليه فى خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر فى الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أتريدين عليه حديقته" قالت : نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أقبل الحديقة وطلقها تطليقه (٢) " .

ثانياً : وعن الربيع بنت معوز : أنها إختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمرها النبی صلى الله عليه وسلم ، أو أمرت أن تعتد بحيفه " رواه الترمذی وقال حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحيفه " (٣)

إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة المذكورة فى كتب الفقهاء القدامى والمعاصرين ، مما يدل على أن الخلع مشروع بالسنة أيضاً والإجماع منعقد على مشروعية الخلع وإباحته ، قال مالك : " لم أزل اسمع ذلك من أهل العلم ، وهو الأمر المجمع عليه عندنا وهو أن الرجل إذا لم يضر بالمرأة ، ولم يسيء إليها ، ولم تؤت من قبله ، وأحببت فراقه ، فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما إفتدت به ، كما فعل النبی صلى الله عليه وسلم فى امرأة قابت ابن قيس (٤) .

آراء العلماء فى الخلع :-

أجمع جمهور العلماء والفقهاء على أن الخلع جائز لئلا يله السابقة :

- 
- (١) جسامع البيان فى تفسير القرآن لابن جرير الطبرى ج٢ ص ٣٦٢ ، تفسير القرآن لابن كثير ج١ ص ٢٥٨
  - (٢) صحيح البخارى ج٣ ص ١٦٩ ، الجامع الصحيح للربيع ابن حبيب ج٣ ص ٨٦/٨٧ نيل الاوطار للشوكانى ج٦ ص ٢٧٦ الطبعة الأخيرة ، سبل السلام ج٣ ص ١٦٦
  - (٣) نيل الاوطار للشوكانى ج٦ ص ٢٧٧
  - (٤) موطأ مالك بسم أنس ص ٣٤٩ ، وانظر فى عرض الأدلة ، الأستاذ محمود على الطويل والأستاذ مصطفى عبد الخالق ، رسالتان مخطوطتان فى الخلع .

قال ابن عبد البر: ولا نعلم احداً خالفه إلا بكر بن عبد الله المزني، فإنه لم يجزه، وزعم أن آية الخلع منسوخة بقوله تعالى " وإن اردتم إستبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً (١) "

ويرد على بكر بن عبد الله المزني التابعي، بأن الخلع جائز وواقع بنص القرآن في قوله تعالى " فلا جناح عليهما فيما افتدت به "

إلا أن بكراً بن عبد الله المزني إدعى أن هذه الآية الأخيرة قد نسخت بآية النساء السابقة : ويرد عليه :

أولاً: بقوله تعالى " فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً.. الآية " فالآية مريجة في أنه إذا طابت نفس المرأة بشيء للزوج فلا حرج عليه في أخذه .

ثانياً: بقوله تعالى " فلا جناح عليهما أن يملحا بينهما صلحا والصلح خير (٢) " وأجاب ابن قدامة على هذا الزعم بقوله إنه أي الخلع " قول عمر وعثمان وعلى وغيرهم من الصحابة ، لم نعرف لهم في عصرهم مخالفاً فيكون إجماعاً ودعوى النسخ لا تسمع حتى يثبت تعذر الجمع، وأن الآية الناسخة متأخرة ولم يثبت شيء من ذلك (٣) "

#### حكم الخلع

الخلع قد يكون مباحاً وقد يكون مكروهاً، وقد يكون حراماً :

فيكون مباحاً: إذا كرهت الزوجة زوجها لسوء خلقه أو خلقه أو كرهت نفس دينه أو كبره أو ضعفه، وخشيت ألا تؤدي حق الله في طاعته .

والحكم كذلك إذا كانت الحال مستقيمة بين الزوجين، وحرافياً على الخلع ويكون مكروهاً : إذا لم يكن للمرأة عذر أو لم يكن هناك سبب يقتضيه ومع ذلك طلبت من زوجها

(١) سورة النساء آية ٢٠

(٢) النساء آية ١٢٨

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٧٤، وانظر عرض هذا الخلاف في، نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٧٨، مسند الربيع ابن حبيب ج ٣ ص ٩٢، ٩١، الرجعة في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الغفار صالح ص ٢٠٢، سمو التشريع الإسلامي للدكتور كوثر كامل على ص ١٤٠/١٤١، والفرقة بين الزوجين بالخلع، منصور قموح ص ٥٣ .

الخلع، ويحرم الخلع إذا ضيق الزوج على زوجته، ومنعها حقوقه أو بعضها، بقصد أن تخالعه لقوله تعالى "ولا تفعلوهن لذهبن ما اتيتوهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة (١)"

أي "لا تضاروهن. في العشرة لتحرك ما اصدقته أو بعضه أو حقاً من حقوقها عليك أو شيئاً من ذلك على وجه القهر لها والإضرار، وقال ابن عباس في قوله "ولا تفعلوهن أي ولا تقهروهن (٢)"

أما إذا كان ضرب الزوج لزوجته أو التضييق لا بقصد أن تخالعه، ولكن بسبب تقصيرها في الصلاة مثلاً أو نشوزها أو ارتكابها فاحشة، فالخلع في هذه الحالة لا يكون حراماً، بل لو ضربها ظلماً لسوء خلقه أو غيره وهو لا يقصد من وراء ذلك حملها على الخلع لم يحرم الخلع في هذه الحالة، إلا أنه يكون آثماً بسبب ظلمه لها (٣) لخالعه؟ هل يحرم الخلع في هذه الحالة أم لا؟ يختلف العلماء في ذلك على النحو التالي:

- يرى الإمام الشافعي في أحد قوليه، والحنابلة، أن الخلع مباح في هذه الحالة: لقوله تعالى: "ولا تفعلوهن لذهبن ما اتيتوهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة" وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى قد نهى الأزواج عن التضييق على زوجاتهم بقصد الخلع، إلا أنه سبحانه استثنى من هذا النهى حالة إتيان الزوجات بفاحشة، والإستثناء من النهى إباحة ولأنها متى زنت لم يامن أن تلحق به ولداً من غيره (٤)

(١) النساء آية ١٩

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ٤٤١

(٣) تكملة المجموع ج ١٧ ص ٦، الشرواني وابن قاسم ج ٧ ص ٤٥٨

نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٧٩ وجاء في المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٧٩ "فأما إن ضربها على نشوزها ومنعها حقها، لم يحرم خلعها لذلك لأن ذلك لا يمنعها أن لا يخافاً أن لا يقيماً حدود الله.... وهكذا لو ضربها ظلماً لسوء خلقه أو غيره، لا يريد بذلك أن تفتدى نفسها، لم يحرم عليه مخالعتها لأنه لم يعقلها ليذهب ببعض ما آتاها ولكن عليه إثم الظلم"

(٤) تكملة المجموع ج ١٧ ص ٦ "وإن زنت فمنعها حقها

لخالعه فخالعته ففيه قولان أحدهما أنه من الخلع المباح" وجاء في المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٧٩ "فإن اتت بفاحشة فعقلها لتفتدى نفسها منه ففعلت مع الخلع لقوله تعالى "ولا تفعلوهن والإستثناء من النهى =

- ويرى المالكية ، والشافعي في القول الثاني، انه لا يجوز للزوج أن يغييق على زوجته ويكرهاها على الخلع حتى ولو اتت بفاحشة أو نشوز أو بزاء (١) لقوله عز وجل "وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا" (٢)

#### الراي الراجح :

وبعد عرض الرايين ، يترجح في نظري الراي الاول القائل : بان الخلع مباح في حالة إتيان الزوجه بفاحشة ويجوز للزوج أن يحملها على الخلع في هذه الحالة لأن الآية قد مرحت بذلك، حيث إستثنت ذلك ثم نهيا الأزواج عن التضييق على زوجاتهم وحملهن على المخالعة ، والإستثناء من النهي إباحة كما أن هذه الزوجه قد دنست فراش الزوجية بعملها هذا ، فلا أقل من أن يحمل الزوج على حقه الذي بذله لها ولو يحملها على الخلع . ويروي عن أيوب السنحيتاني أنه قال (٣) : كان أبو قلايه يرى أن المرأة إذا فجرت فاضلع زوجها على ذلك فليفر بها حتى تفتدي

بل أن ابن حزم يرى انه إذا رأى الرجل زوجته تفعل ذلك وهي محصنة حل له قتلها (٣)

وإن كنا لا نؤيد ابن حزم فيما ذهب اليه ، لأن الشريعة الإسلامية وضعت عقوبات محددة لكل من الزاني المحصن وغير المحصن .

والتساؤل الذي يثور هنا ، هل يبطل الخلع في حالة غفل الزوج لزوجته أم يحرم فقط ولا يبطل ؟  
اختلف العلماء في ذلك على النحو التالي :

- يرى الشافعية والحنابلة (على الرواية بان الخلع طلاق) ومن وافقهم : أن الخلع - في حالة التضييق على الزوجه وضربها أو منعها حقوقها من أجل أن تخالعه - باطل والعوض مردود ، ويقع الطلاق رجعا إن كان بعد الدخول وأقل من ثلاث.

---

= إباحه ، ولأنها متى زنت لم يامن أن تلحق به ولدا من غيره وتفسد فراشه فلا تقيم حدود الله في حقه "

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ٧ ، وانظر أيضا سمو التشريع الإسلامي د. كوثر على ص ١٦٦

(٢) النساء الآية رقم ٢٠

(٣) المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٢٤٢

## الأدلة

(١) للآيات القرآنية التي حرمت على الزوج هذا البذل في هذه الحالة وهي :  
قوله تعالى " ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله (١) "  
وقوله تعالى "ولا تعجلوهن لذهنهن ببعض ما آتيتموهن (٢) "  
(٢) كذلك فإن العوض الذي يأخذه الزوج من الزوجة لا حق له فيه ، لأنه قد أكرهها عليه بدون حق قياساً على الثمن في البيع والأجر في الإجارة (٣) "  
ووجه كون الطلاق رجعياً في هذه الحالة ، لأن الرجعة إنما سقطت لأن الرجعة إنما سقطت بالعوض الذي يحصل عليه ويملكه فإذا لم يملك المال كان له الرجعة (٤) -  
ويرى المالكية : أن الزوج إذا أساء معاشرته الزوجة وضيق عليها ، لتفتدي منه ، فإن كان ذلك من أجل تركها الصلاة مثلاً فإنه يجوز له ذلك ، وحل له البذل في هذه الحالة .  
أما إذا ضيق عليها وضربها أو منعها حقوقها بقصد أن تخالعه ، فإن الخلع ينفذ على أنه طلاق بائن ، وعلى الزوج أن يرد المال الذي أخذه منها على أساس الخلع .  
جاء في حاشية العدوى " وإباحته أي الخلع مقيدة بما إذا لم يكن ذلك عن ضرر بها ، مثل أن ينقمها من النفقة أو يكلفها شغلاً لا يلزمها ، فإن كان الافتداء إنما هو عن ضرر بها رجعت عليه بما أعطته ولزمه الخلع ، ويكفي في شتوت الضرر لفيف الناس والجيران حتى النماء ، والخلع طلاقه بائن لا رجعة فيها إلا بنكاح جديد (٥) "  
هذه هي آراء أهل السنة في عمل الزوجة ، فما هو رأي

(١) البقرة آية ٢٢٩

(٢) النساء آية ١٩

(٣) المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٧٨ ، حاشية الشرواني وابن قاسم ج ٧ ص ٤٥٨ وجاء فيها "ولو منعها نحو نفقة لتخلع منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعياً وكان الفرق أنه أنه لما إقترن المنع بقصد الخلع وكان يعثر تخلع مثل ذلك منه بالحاكم لمشقته وتكرره نزل منزلة الإكراه بالنسبة لإلتزام المال .. "  
(٤) تكملة المجموع ج ١٧ ص ٦ ، والمغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٧٨ .

(٥) حاشية العدوى ج ٢ ص ١٠٢/١٠٣



## المذهب الإباضي ؟

### رأى المذهب الإباضي :

يرى الإباضية ، أن الزوج إذا أساء إلى زوجته وضيق عليها أو ضربها أو ضيع حقوقها لأجل أن تفتدى منه ، يحرم عليه أخذ البذل فيما بينه وبين الله وإن جاز ذلك في الحكم ، وهناك قول آخر في المذهب ، بأنه لا يجوز أخذ البذل في الحكم أيضا ، ويلزم الزوج رد ما أخذ بعد توبته ، وإلا لزمه الرد والتوبة معا ، بل إن أصحاب هذا القول أجازوا للزوجة ، أن تأخذ من مال الزوج خفيه ما أخذه منها ، وهذا إن كان الضرر من جانب الزوج وحده وحمل زوجته على المخالعة :

جاء في كتاب غاية المأمول أنه " من تغلب على زوجته فحملها ما لا تطيقه من تضييع حقوق وضيق معيشة وسوء معاشرة حتى إفتدت منه لم يحل له أخذه فيما عند الله ، وإن جاز في الحكم ، وقيل لا يجوز فيه أيضا ولزمه الرد إن تاب ، ولها أن تأخذه من ماله خفية ولا حد في كثرة الضرر وقلته .... وكذا هي إن ضرته فإن قالت لا أصلى ولا أصوم ولا أغتسل من جنابه ، حل له الفداء (٢)

أما إن كان الضرر من جانب الزوجة وحدها ، بأن قالت مثلاً لا أصلى ولا أصوم ولا أغتسل لك من جنابه :

- فيرى بعض فقهاء المذهب : أنه يحل للزوج في هذه الحالة أخذ الفداء وهو العوض ، لأن الضرر من جانبها هي :

- ويرى البعض الآخر : أنه لا يحل للزوج أخذ العوض في هذه الحالة حتى تنفذ ما تقول فعلاً .

ويتفح ذلك من النص الآتي الذي أورده المصنف .  
"وإذا قالت المرأة لزوجها ، لا أنزل لك بيتاً ، ولا أطيع لك أمراً ولا أغتسل لك من جنابه ، قال قومنا ، يحل له أن يذهب بماله ... وأما نحن فلا نرى من ذلك حتى تفعل (٢)"  
كما تحدث من سبقني في هذه الدراسة عن :

(١) العوض في الخلع

(١) كتاب غاية المأمول في علم الفروع والأصول للشيخ

العلامة محمد بن شامس البطاش ج٢ ص ٢٣٦ .

وانظر أيضا نفس المضمون ، كتاب النيل وشفاء العليل

ج٧ ص ٢٨٥/٢٨٦ وكتاب المصنف ج٣٨ ص ٢٨ .

(٢) كتاب المصنف للشيخ أبي بكر أحمد بن عبد الله بن

موسى الكندي ج٣٨ ص ٢٨ .

(٢) النيابة في الخلع (١)، والوكالة في الخلع ومن تمح  
وكالته في الخلع (٢)

واكرر ما سبق ان قلته ، اننى لو تعرضت لاي نقطة سبق  
بحثها ، فسوف نرى حكمها من وجهة نظر المذهب الإباضى ،  
بالمقارنه مع ما ذهب اليه اهل السنة .

والله اسأل ان يوفقنا لخدمة شريعتنا الغراء المالحة  
لكل زمان ومكان إنه نعم المولى ونعم النصير .

---

(١) رسالة الماجستير السابقة ص ١٤٦ وما بعدها  
(٢) رسالة الماجستير السابقة ص ١٥٥ وما بعدها ، وكذلك  
تحدث الباحث عن اركان الخلع ص ٧٤

## المبحث الاول

### العوض فى الخلع

هو المقابل الذى يحمل الزوج عليه لأجل مخالعة زوجته إعطائها حريتها ، وخلصها من ربطة الزوجية . ويشتمل هذا المبحث على ما يصلح أن يكون عوضاً وعلى القدر الذى يحل للزوج أخذه من زوجته أو من ينوب عنها ، على الفرق بين الخلع والطلاق على ما لى لذلك يقسم هذا المبحث الى المطالب التالية :

لمطلب الاول : الاشياء التى تصلح أن تكون عوضاً .  
" الثانى : المقدار الذى يحل للزوج أخذه من زوجته .  
" الثالث : الفرق بين الخلع والطلاق على ما لى .

### المطلب الاول

الاشياء التى تصلح أن تكون عوضاً فى الخلع

يرى فقهاء أهل السنة والإباضية (١) أن كل ما جاز أن يكون مهراً ، جاز أن يكون بدلاً فى الخلع ، دون حد لأقله و أكثره ، بل يرى المالكية أنه لا يجوز بالفرد الجنين فى بطن أمه فيجوز أن يكون بدل الخلع من لنقدين ، كما يجوز أن يكون منقولاً أو عقاراً ، وقد قع الخلع على شىء فى الذمة ، وقد يكون حالاً ، كما يجوز أن يكون منفعه مقابله بمال كسكنى الدار وزراعة الأرض مدة معينه ، أو على أن تقوم الزوجه بإرضاع ولدها منه

(١) فى الفقه الحنفى جاء فى بدائع الصنائع ج٤ ص ١٨٩٨ "ما يصلح عوضاً فى النكاح ، يصلح عوضاً فى الخلع من طريق الأولى ...."  
وفى الفقه المالكى ، جاء فى حاشية العدوى ج٢ ص ١٠٢ "وللمرأة أن تفتدى من زوجها بمداقها ... " وجاء فى حاشية الدسوقي ج٢ ص ٣٤٨ "وجاز الخلع بالفرد كجنين فى بطن حيوان تملكه ، فإن كان فى ملك غيرها أو انفش الحمل فلا شىء له وبانت وغير موصوف من عرض أو حيوان أو ثمرة لم يبد صلاحها وعبد آبق وبغير شارد أو بأجل مجهول ... وجاز الخلع على نفقة حمل أى نفقتها على نفسها مدة حملها ، إن كان بها حمل =

مدة الرضاعة المقررة شرعا بغير أجره ، كان يقول لها خالعتك على أن ترضعى ولدى منك مدة السنتين بغير أجره ، فتقول قبلت وبالتالي ، فعليها أن تقوم بإرضاعه هذه المدة دون أجر ، فإن امتنعت عن الإرضاع أو ماتت هي قبل تمام مدة الإرضاع المتفق عليها ، كان للزوج الحق في أن يرجع على الزوجه أو ورثتها بما يعادل أجره رضاع الولد عن المدة المتبقية ، كما يجوز الخلع على أن تنفق الزوجه الحامل على نفسها مدة الحمل كذلك يصح للرجل أن يخالع زوجته على أن تنفق على ابنه الصغير منها بأن يقول لها خالعتك على أن تنفقي على ابني هذا الى أن يبلغ سبع سنين أو ثمان سنين مثلاً ، فتقول قبلت . أو يخالعهما على أن تقوم بحضانه ابنه منها مدة الحضانه بغير أجر ، وتقبل الزوجه ، فإذا امتنعت الزوجه عن الإنفاق أو تركت الصغير ، ولم تكمل مدة حضانته أو مات الصغير أو ماتت هي ، كان للزوج أن يرجع عليها أو على ورثتها بما يعادل نفقته في المدة المتبقية أو بما يعادل أجره حضانته عن المدة المتبقية في حالة الإتفاق على حضانه الصغير .

= وجاز الخلع بإسقاط حضانتها ... " وجاء في فقه الشافعية في تكملة المجموع جـ ١٧ ص ٢٣ أنه " يجوز الخلع بالقليل والكثير والدين والعين والمال والمنفعة ، لأنه عقد على منفعة البعض فجاز بما ذكرناه كالنكاح ، فإن خالعهما على أن تكفل ولده عشر سنين وبين مدة الرضاع وقدر النفقه وصفتها فالمنصوص أنه يصح ... " وانظر أيضا جلال الدين المحلي على المنهاج جـ ٣ ص ٣١٠/٣١٩ ، وحواشي الشرواني وابن قاسم جـ ٧ ص ٤٥٩ / ٤٦٨ ، وانظر مختصر المزني بهامش كتاب الأم للشافعي جـ ٤ ص ٥٢ وفي فقه الحنابلة ، انظر المغني والشرح الكبير جـ ٨ ص ١٩١/١٩٢ " وإذا خالعتك على رضاع ولده سنتين صح ، وكذلك إن جعلنا وقتا معلوما قل أو كثر .... فإن ماتت المربعة أو جف لبنها فعليها أجر المثل لما بقي من المدة ، وإن مات المبي فكذلك ... وإن خالعهما على كفالة ولده عشر سنين صح " وجاء في نفس المرجع ص ١٩٦ " وإن خالعهما على رضاع عامين أو سكنى دار صح فإن مات الولد أو خربت الدار رجع بأجره باقى المدة . وجاء في الفقه الإباضي " أن الخلع يقع على ثلاثة وجوه ، فخلع يقع على شيء في الذمه ويكون حالا وخلع =

ويثور في هذا المقام تساؤل هام وهو:  
ما الحكم لو خالع الرجل زوجته على أن تحضن الولد  
ويستمر معها إلى سن البلوغ ؟  
يصح ذلك فقط إلى آخر سن الحضانه المقرر شرعا ، وبعده لا  
يكون للزوجه حق في حضانه الصغير لأنه يحتاج بعد هذه  
السن إلى من يعود عادات الرجال وأخلاقهم .  
أما لو بقي عند الأم بعد سن الحضانه ، لتعود عادات  
النساء ، وهذا بخلاف البنت فإذا اشترطت الأم بقاءها إلى  
وقت البلوغ مع الشرط لأنه ليس فيه إضرار بالبنت (١)

#### حكم العوض غير المتقوم :-

اختلف الفقهاء في حالة ما إذا خالع الرجل زوجته  
على شيء غير متقوم كالخمر والخنزير على النحو التالي:  
يرى الحنفيه : أنه إذا خالع الرجل زوجته على ميته أو  
م أَوْ خنزير أو خمر ، أصبحت بائنة ولا شيء له عليها ، كما  
أنه لا يسقط من مهرها شيء وعن سبب وقوع الفرقة يقول  
الحنفيه " فلأن الخلع بعوض معلق بقبول المرأة ما جعل  
بوضاء ذكراء وتسمية ، سواء كان المسمى مما يصلح عوضاً  
أولا لأنه من جانب الزوج تعليق الطلاق بشرط القبول ، وقد  
نبئت (٢) . . . . "

وأما عن عدم استحقاقه شيئا على المرأة فيقولون " لأن  
الخلع طلاق ، والطلاق قد يكون بعوض وقد يكون بغير عوض ،  
بالميته والدم ليست بمال في حق أحد فلا تصلح عوضاً ،  
الخمر والخنزير لا قيمة لهما في حق المسلمين ، فلم  
يصلحوا عوضاً في حقهم ، فلم تصح تسمية ذلك ، فإذا خلعا  
عليه فقد رضى بالفرقة بغير عوض فلا يلزمها شيء ، ولأن  
الخلع من جانب الزوج إسقاط الملك ، وإسقاط الملك قد  
يكون بعوض ، وقد يكون بغير عوض كالإعتاق ، فإذا ذكر ما لا

= يقع على مال معلوم فلا تنازع في ذلك . . . ولا في مقدار  
للغدية ، إذ الله تبارك وتعالى ذكرها ولم يفرق فيها  
حداً ولا نص على مقدار . . . " المصنف ج ٣٨ ص ٢٣ - وجاء  
في كتاب غاية المأمول ج ٤ ص ٢٣٨ " وإن فادها باز  
ترضع ولده إلى معلوم جاز ، وقيل لا . . . "

(١) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٤١٠ ، د . حسين  
الذهبي السابق ص ٣١٦ ، د . محمد محيي الدين السابق

ص ٣٢٠ ، د . محمد علي محجوب السابق ص ٣٠٠ .  
(٢) بدائع المنافع للكاساني ج ٤ ص ١٨٩٨/١٨٩٩ ، وانظر

أيضا حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٨٦٧ .

يصلح عوضاً أملاً ، أو مالا يصلح عوضاً في حق المسلمين  
فقد روى بالإسقاط بغير عوض فلا يستحق عليها شيئاً (١) . . .

#### ويرى المالكية (٢)

أن الخلع إذا وقع بشيء حرام ، سواء كانت حرمة  
أصلية كخمر وخنزير ، كان كله حراماً أو بعضه كخمر وثوب  
أو كانت حرمة عارضة كشيء مغموب أو مسروق فإن الخلع  
ينفذ ويكون طلاقاً بائناً ويرد الشيء المغموب  
أو المسروق وأما الخمر فيراق ولا تكسر أوأنيه ، لأنها  
تظهر بالجفاف ، ويقتل الخنزير على المعتد ، وقيل يصرح  
ولكن هل يلزم الزوج أن تدفع للزوج مقابل العوض  
الفاقد ؟

يرى المالكية التفرقة بين ما إذا كان الزوج يعلم  
بحرمة العوض أم لا ؟  
فإن كان يعلم بالحرمة ، فلا يلتزم الزوج بشيء سواء  
علمت هي أم لا وإن كان يجهل الحرمة ، فلا يلزم الزوج  
شيئاً في الخمر ، أما في المغموب والمسروق ، فيرجع عليها  
بقيمتها إن كان معيناً ، وبمثله إن كان موصوفاً أما لو  
علمت الزوج وحدها بالحرمة ، فلا يلزم الزوج الخلع .

#### ويرى الشافعية :

أن الزوج لو خالع زوجته على مال فاسد كالميته  
والخمر والخنزير ، وقع الطلاق بائناً ورجع عليها بمهر  
مثلاً قولاً واحداً في المذهب .  
واستدل الشافعية على ذلك " بأن هذا عقد على البعض ،  
وإن كان المسمى فيه فاسداً وجب مهر مثلاً كما لو  
نكحها على ذلك (٣) "

ويستثنى من ذلك ، ما لو خالع عن الزوجة غيرها على  
خمر أو خنزير أو بالجملة على مال فاسد ، وصرح بالفساد ،  
وقع الطلاق رجعيًا كان يقول أجنبي للزوج خالع زوجتك على

(١) بدائع المنائع للكاساني ج٤ ص ١٨٩٨/١٨٩٩ ، وانظر

أيضاً حاشية ابن عابدين ج٢ ص ٨٦٧

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٢ ص ٣٥٠ .

(٣) تكملة المجموع ج١٧ ص ٢٨ ، وانظر أيضاً جلال الدين  
المحلى على المنهاج ج٣ ص ٣١٠ والشرواني وابن قاسم

ج٧ ص ٤٦٩ .

ذا الخمر مثلاً (١)"

يسرى الشافعية :

انه لو كان الزوجان كافرين وتخالعا على خمر أو خنزير يصح وتلتزم به الزوجه ، اما لو اسلما قبل أن تبض الزوج هذا البذل وجب مهر مثلها (٢)"

يرى الحنابلة :

التفرقة بين امرين : بين ما إذا علم الزوجان تحريم العوض وبين جهلهما بالتحريم فإن خالع الزوج رجته على خمر أو خنزير أو نحوهما ، وهما يعلمان قريته وقع الخلع فاسداً ، لأن العوض ركن في الخلع فلا يح الخلع بدونه .

في روايه عن الإمام أحمد بن حنبل ، أنه يمح الخلع في هذه الحالة لأن الخلع يصح بغير عوض ، حيث أنه قطع نكاح فصح بغير عوض قياساً على الطلاق (٣)"  
أما إن كانا يجهلان تحريم العوض ، فإنه يمح الخلع ، ندفع الزوجه قيمه إن كان العوض قيمياً أو مثله إن أن مثلياً (٤)"

"وذلك لأن الخلع معاوضه بالبعث ، فلا يفسد العوض كعقد نكاح ، فإذا قال : إن أعطيتني خمرًا أو خنزيرًا فأنك سائق فاعطته وقع الطلاق لوجود الإعطاء ، ولكنه يكون نعيًا لعدم صحة العوض ، ولا شيء على الزوجه لرفضه بغير عوض (٤)"

أما في المذهب الإباضي :

لو خالع الزوج زوجته على شيء محرم كخمر وخنزير ، صح

(١) جلال الدين المحلي على المنهاج ج٣ ص ٣١٠ " ويستثنى من ذلك ما لو كان الخلع على خمر أو مغموب .... وكان ذلك مع أجنبي ولو أباه ، فإنه يقع الطلاق رجعيًا " وانظر حواش الشرواني وابن قاسم ج٧ ص ٤٧٢  
(٢) حواش الشرواني وابن قاسم ج٧ ص ٤٧٢ " أما خلع الكفار بنحو خمر فيصح نظرًا لإعتقادهم فإن اسلما قبل قبضه كله وجب مهر المثل .... "

وانظر ، أنوار المسالك ص ٢٣٧ / ٢٣٨

(٣) المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج٨ ص ١٩٤

(٤) المرجع السابق ص ١٩٤ / ١٩٥

الخلع في المذهب ولكن ما الذي يستحقه الزوج ؟ بالطبع لا يستحق الخمر ولا الخنزير أو الشيء المحرم عموماً . ولكنه يستحق قيمة الخمر والخنزير أو نحوهما على قول : وعلى القول الآخر : يستحق مكان الخمر فلا ومكان الخنزير كبشاً : وعلى قول : لا شيء له عليها ويملك رجعتها وقيل لا يملك رجعتها جاء في الفقه الإباضي أنه : "من خالع زوجته على خمر أو خنزير فقول له قيمة ذلك ويكون خلعاً وقول له مكان الخمر خل ومكان الخنزير كبش ، ويخرج أن يكون هذا طلاقاً لا يملك فيه الرجعة (١)" "وقيل من خالع زوجته على خمر أو خنازير... لا شيء له عليها ويملك رجعتها ، وقيل لا يملك رجعتها (٢)" وخلاصة القول :

أن الزوج لو خالع زوجته على محرم كخمر وخنزير ونحوهما ، وقع الطلاق عند أهل السنة والإباضية ، إلا أن أبا حنيفة ومالكا وأحمد وبعض الإباضية قالوا : إن الطلاق يقع ولا يستحق الزوج على زوجته شيئا وقال الشافعي وبعض الإباضية : إن الزوج يستحق على زوجته مهر مثلها لأن الخلع معاوضة بالبضع ، فإذا كان العوض محرماً وجب مهر المثل قياساً على النكاح (٣)

#### المطلب الثاني مقدار البذل الذي يحل للزوج أخذه

هل يحق للزوج المخالعة أن يأخذ من زوجته مقدارا معيناً فقط من أجل مخالعتها أم يستحق القدر المتفق عليه حتى ولو كان يزيد على مقدار صداقها ؟ لا خلاف بين الفقهاء في المقدار الذي يأخذه الزوج من زوجته في الخلع ، إن كان مساوياً للمهر الذي قدمه لزوجته عند الزواج :

- (١) لباب الآثار جـ ١١ ص ٣٣٦
- (٢) المصنف جـ ٣٨ ص ٨٤ ، وانظر أيضاً كتاب غاية المأمول جـ ٤ ص ٢٣٣
- (٣) راجع : تكملة المجموع جـ ١٧ ص ٢٨ ، والمصنف في المذهب الإباضي جـ ٣٨ ص ٨٤ "ف قيل يكون لها صداق مثلها ...."



- يرى جمهور الفقهاء :

أنه يجوز للزوج أن يأخذ من زوجته ، القدر الذي يتفقان عليه ، ولو كان أكثر من الصداق الذي قدمه عند الزواج ، مادام قد تراضيا عليه .  
روى ذلك عن عثمان وابن عباس وعكرمة ومجاهد وبيصة بن ذؤيب والنخعي ومالك والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي (١) " قال مالك "لم أر أحدا ممن يفتدى به يمنع ذلك ، لكنه ليس من مكارم الأخلاق (٢) " وقال الشافعي رحمه الله : "تجوز الفدية بأكثر مما أعطاه أو أقل... (٣) " وقال أصحاب أبي حنيفة : إن كان الإضرار من قبلها جاز أن يأخذ منها ما أعطاه ولا تجوز الزيادة عليه ، فإن إزداد جاز في القضاء . وإن كان الإضرار من جهته لم يجز أن يأخذ منها شيئا ، فإن أخذ جاز في القضاء (٤) .  
- وهناك رأي آخر ، وهو أنه لا يجوز للزوج المخالعة أن يأخذ من زوجته أكثر مما دفع لها من المهر عند الزواج .  
روى هذا عن عطاء وطاوس والزهري وعمرو بن شعيب (٥) وهو قول أبي حنيفة وإسحاق والهاووية

الأدلة :

استدل جمهور الفقهاء على ما ذهبوا إليه بما يأتي :

(١) بقوله تعالى "فإن خفتن ألا يقيما حدود الله ، فلا جناح عليهما فيما افتدت به .. الآية (٦) "

---

(١) المغنى والشرح الكبير جـ ١٧ ص ١٧٥ ، تكملة المجموع جـ ١٧ ص ٩/٨ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ١ ص ٢٦٠ / ٢٦١ ، نيل الأوطار للشوكاني جـ ٦ ص ٢٨١ ، تفسير الطبري جـ ٢ ص ٣٦٣ .

(٢) نيل الأوطار جـ ٦ ص ٢٨٢ ، تكملة الموضوع جـ ١٧ ص ٨\*

(٣) الام للشافعي جـ ١ ص ١٧٩

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ١ ص ٢٦٠

(٥) المغنى والشرح الكبير جـ ٨ ص ١٧٥ ، ابن كثير جـ ١ ص ٢٦٠ / ٢٦١ .

(٦) البقرة آية ٢٢٩ .

وجه الدلالة : أن الآية عامة لأنها نفت الإثم عن الرجل  
\_\_\_\_\_ فيما أخذه من الزوجه مقابل طلاقها قليلاً\*  
كان أو كثيراً ، كما نفت الإثم عن الزوجه فيما تعطيها  
لزوجها عند المخالعه (١) .

(٢) وجاء في موطأ مالك "أخذنا نافع أن مولاه لصفية  
إختلعت من زوجها بكل شيء ، فلم ينكره ابن عمر (٢) قال  
محمد : ما إختلعت به المرأة من زوجها فهو جائز في  
الفضاء ، وما نحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه وإن  
جاء النشوز من قبلها ... (٢)"

(٣) وأخرج ابن سعد عن الربيع قالت : كان بيني وبين ابن  
عمي كلام وكان زوجها ، قالت : فقلت له : لك كل شيء  
وفارقتي ، قال : فعلت ، فأخذ والله كل فراشي ، فجئت  
عثمان وهو محصور ، فقال : الشرط أملك ، خذ كل شيء  
حتى عقاص رأسها (٣) .

(٤) كما أنه قول جمع من الصحابة ، مثل عثمان ابن عفان  
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ، وفي البخاري عن  
عثمان أنه أجاز الخلع دون عقاص رأسها (٤) ...

(٥) وقالوا : أن الخلع عقد معاوضه ، فينبغي ألا يتقدر  
بمقدار معين ، فكما أن للمرأة عند النكاح ألا ترضى  
إلا بالمداق الكثير ، فكذلك للزوج ألا يرضى عند  
المخالعه إلا بالبذل الكثير وخاصة أنها قد أظهرت  
استخفافها بزوجه حيث أظهرت بغضه وكراهته (٥)

(٦) وبما روي أن امرأة نشزت على زوجها ، فرفعت إلى عمر ،  
فأباتها في بيت الزبل ثلاث ليال ثم دعاها فقال :  
كيف وجدت مبيتك ؟ قالت : ما كنت عنده ليلة أقر  
عينى من هذه الليلة ، فقال خذ ولو عقاصها وفي روايه  
أخرى أن عمر قال لزوجها : إخلعها ولو بقرطها أي  
حتى قرطها ، ولهذا قال قتادة : يعنى بمالها كله (٦) .

(٧) وبما رواه البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال : كانت  
أختي تحت رجل من الأنصار ، فارتفعنا إلى رسول الله

(١) تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٢٦٠ ، تفسير الطبري ج ٢  
ص ٣٦٣ " أي فلا جناح على الرجل فيما أخذ ولا عليها  
فيما أعطت "

(٢) موطأ الإمام مالك بن أنس روايه محمد بن الحسن  
الشيباني ص ١٨٨/١٨٩

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٢٨٢

(٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٨٢ ، تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٦٠ .

(٥) تفسير الطبري ج ٢ ص ٢٦٣

(٦) المرجع السابق ص ٣٦٣ ، ابن كثير ج ١ ص ٢٦٠

صلى الله عليه وسلم ، فقال لها اتردين صديقتك قالت  
وازيدة ، فخلعها ، فردت عليه صديقتك وزادته (١) .  
واستدل اصحاب الراى الثانى القائل بمنع الزيادة بما  
ياتى :

(١) بقوله تعالى " ولا يحل لكم ان تأخذوا مما اتيتموهن  
شيئا ... " ثم قال فلا جناح عليهما فيما افتدت به "   
وجه الدلالة : ان معنى قوله تعالى " فيما افتدت به " اى  
فيما افتدت نفسها واختلعت به ، فوجب ان يكون هذا راجعا  
الى ما اتاها ولا يزيده عليه (٢) .

(٢) وبما روى عن ابي الزبير : ان ثابت بن قيس ابن شماس  
كانت عنده بنت عبد الله ابن ابي ابن سلول ، وكان  
امدقها صديقه ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم  
" اتردين عليه صديقتك التى اعطاك ؟ " قالت : نعم  
وزيادة فقال النبى صلى الله عليه وسلم " اما  
الزيادة فلا ولكن صديقتك " .

قالت نعم : فاخذه له وخلي سبيلها ، فلما بلغ ذلك  
ثابت ابن قيس قال : قد قبلت قضاء رسول الله صلى  
الله عليه وسلم . رواه الدارقطنى بإسناد صحيح وقال :  
سمعه ابو الزبير من غير واحد . (٣)

(٣) "ولان العوض بدل فى مقابلة فسخ فلم يزد على قدره فى  
إبتداء العقد (٤) " .

(٤) كما ان فى اخذ الزيادة إجحافا وظلما بجانب المرأة  
وخصوصا بعد ما إستباح من بعضها ، ولهذا قال سعيد بن  
المسيب : لا يأخذ إلا دون مما أعطاها حتى يكون الفضل  
له (٥) .

---

(١) نيل الاوطار ج٦ ص ٢٨٢

(٢) الطبرى ج٢ ص ٣٦٣ ويقول ابن كثير ج١ ص ٢٦١ :  
"وحملوا معنى الآية : فلا جناح عليهما فيما افتدت  
به " اى من الذى اعطاها ... وهكذا كان يقرؤها  
الربيع بن انس " فلا جناح عليهما فيما افتدت به منه " .

(٣) نيل الاوطار للشوكانى ج٦ ص ٢٧٧

(٤) المغنى لابن قدامة ج٨ ص ١٧٥ ، ويعلق الدكتور يوسف  
قاسم على النص الذى ساقه ابن قدامة فيقول " إن  
الفسخ يرد المتعاقدين الى ماكانا عليه قبل التعاقد  
وفسخ عقد الزواج يقتضى رد المداق دون زيادة ولكن  
يلاحظ أن الفسخ غير مسلم فالبعث يراه فسحا والبعث  
يراه طلاقا " حقوق الاسرة ص ٣٦٢ هامش ٤

(٥) تفسير الطبرى ج٢ ص ٣٦٣

### أما في المذهب الإباضي :

فقد اختلف فقهاء المذهب في هذا الموضوع على النحو التالي :-

- يرى جمهور فقهاءهم ، أنه يجوز للزوج المخالعة أن يأخذ من زوجته أكثر من المداق الذي قدمه له عند الزواج . وبذلك يتفق أصحاب هذا الرأي مع جمهور الفقهاء من أهل السنة .

جاء في كتاب النيل "وجمهور قومنا على جواز الفداء بأكثر من المداق وحجتهم جواز شرائها الطلاق بأكثر ، وأن الفداء عقد على معاوضة ، فوجب ألا يكون بمقدار معين (١)..."

واستدلوا على ذلك بالآتي :-

(١) أنه يجوز للزوجة شراء طلاقها بأكثر من المداق ، فكذلك الخلع ، كما يتضح من النص السابق .

(٢) كما أن الخلع عقد على معاوضة ، فوجب ألا يتقدر بمقدار معين .

(٣) وقياساً على حق الزوجة عند عقد النكاح ، فكما أن لها ألا ترضى إلا بالمهر الكثير عند العقد ، فللزوجة أيضاً أن يأخذ أكثر من المداق الذي دفعة وخموصاً أن المرأة قد أظهرت كراهيتها وبغضها للزوج (٢) .

- ويرى بعض فقهاء المذهب ، أنه يحرم على الزوج المخالعة ، أن يأخذ من الزوجة أكثر من المهر الذي قدمه لها عند الزواج ديانة وله أن يأخذ الزائد في الحكم ولكن يحل للزوجة أن تأخذ المال الزائد - عن الذي قدمه لها عند الزواج - خفية من مال الزوج .

- وقال بعض فقهاءهم ، لا يحل للزوج أن يأخذ من الزوجة أكثر مما قدمه لها مطلقاً لا عند الله ولا في الحكم (٣) .

واستدلوا على ذلك بما ورد في قصة امرأة ثابت ابن قيس حينما قالت : أرد له ما أعطاني وزيادة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أما الزيادة فلا ولكن مديقتها (٤)..."

فالإباضية في قولهم الأول يتفقون مع رأي جمهور الفقهاء

---

(١) كتاب النيل وشفاء العليل ج ٧ ص ٢٨٩ ، وانظر غاية المأمول ج ٤ ص ٢٣٧

(٢) نفس الأدلة التي ساقها جمهور فقهاء أهل السنة

(٣) كتاب النيل وشفاء العليل ج ٧ ص ٢٨٨ ، كتاب غاية المأمول ج ٤ ص ٢٣٧

(٤) سبق تخريج هذا الحديث

الذى أجاز الزيادة وفى قولهم الثانى مع الراى الثانى  
لفقهاء أهل السنة الذين حرّموا الزيادة ومنعوها .  
أساس الخلاف بين الفقهاء :

وأساس الخلاف كما يقول ابن رشد " أن من شبه الخلع  
بساثر الامواض فى المعاملات، رأى أن القدر فيه راجع الى  
الرضاء، ومن أخذ بظاهر الحديث لم يجز أثر من ذلك،  
فكانه رآه من باب أخذ المال بغير حق (١) .  
الراى الراجح

بعد عرض آراء أهل السنة والإباضية، يترجح لدينا  
الراى القائل بجواز أخذ الزوج المخالعة من زوجته ،  
أكثر ممّا قدمه لها من المهر ، لأن النكاح القرآنى فى  
قوله تعالى " فلا جناح عليهما فيما افتدت به " عام  
للكثير والقليل وهذا ما يظهر من النص .  
كذلك يؤيد ما ذهبنا اليه أن الإمام مالك يقول " لم  
أر أحداً ممن يفتدى به يمنع ذلك لكنه ليس من مكارم  
الاخلاق (٢) "

ويقول ابن قدامة جمعا بين الآيه والخبر الذى منع  
الزيادة " الآيه دالة على الجواز والنهى عن الزيادة  
للكراهة (٣) . . . "

ولكنى أرى أن يقيّد حق الزوج بألا يجحف بالمرأة ويطلب  
منها الكثير ، بل يتقيّد بالعرف الجارى فى بلدته أو  
بما تدفعه مثيلاتها من النساء فى مثل تلك الحالات

### المطلب الثالث الفرق بين الخلع والطلاق على مال

يختلف الفقهاء فى ذلك على النحو التالى :  
يرى الحنفية : أن الفرقة بين الزوجين على مال ، إن كانت  
بلفظ الطلاق ، لا تكون خلعا ، بل تكون طلاقا على مال ،  
أما إن كانت بلفظ الخلع أو المبارأة فتكون خلعا (٤)

(١) بداية المجتهد لابن رشد ج٢ ص ٧٩

(٢) نيل الاوطار ج٦ ص ٢٨٢ ، تكملة المجموع ج١٧ ص ٨

(٣) المغنى والشرح الكبير ج٨ ص ١٧٦

(٤) البدائع للكاسانى ج٤ ص ١٨٩٠

ويشترك الخلع والطلاق على مال في امرين :

الاول : انه يقع بكل منهما طلاق بائن لا رجعة فيه  
الثاني : انه يشترط في كل منهما قبول الزوجه ، نظرا  
لالتزام الزوجه فيهما بدفع البذل (١)

ويفارق الخلع والطلاق على مال فيما يلي :

اولا : لو بطل البذل في الخلع ، كان خالعهما على خمر أو  
خنزير ، وقع به طلاق بائن بدون عوض عند كل من أبى  
حنيفه ومحمد وأبى يوسف .

أما لو بطل البذل في الطلاق على مال ، وقع به طلاق  
رجعي ، متى كان دون الثلاث ، وكانت المرأة مدخولا  
بها دخولا حقيقيا .

جاء في البدائع "أما الطلاق على مال فهو في  
أحكامه كالخلع ، لأن كل واحد طلاق بعوض ، فيعتبر في  
أحدهما ما يعتبر في الآخر ، إلا أنهما يختلفان من  
وجه ، وهو أن العوض إذا أبطل في الخلع ، بان وقع  
الخلع على ما ليس بمال متقوم يبقى الطلاق بائنا ،  
وفي الطلاق على مال ، إذا أبطل العوض بان سميا ما  
ليس بمال متقوم ، فالطلاق يكون رجعيا لأن الخلع  
كناية ، والكنايات مبينات عندنا ، فأما الطلاق على  
مال فمريح ... (٢)"

ثانيا : تسقط بالخلع كل الحقوق الثابتة لكل واحد من  
الزوجين تجاه الآخر عند أبى حنيفة ، سواء نكح على  
سقوطها أم لم ينكح ، طالما كانت هذه الحقوق بسبب  
الزوجيه القائمة بينهما .

وقال محمد : لا بد من النص على الحق الذي يسقط ،  
وبالتالي لا يسقط أي حق لم يذكره في عبارتهما ، سواء  
أكانت العبارة بلفظ الخلع أو بلفظ الإبراء وقال أبو  
يوسف : إن كانت الميعة بلفظ الخلع ، فلا يسقط أي حق لم  
يذكره في عبارتهما ، وإن كانت بلفظ الإبراء سقط عن

(١) الشريعة الإسلامية د. محمد حسين الذهبي ص ٣١٣ ،

الأحوال الشخصية محمد محيي الدين ص ٣٢٤

(٢) البدائع ج ٣ ص ١٥٢ الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ، وانظر

أيضا حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٨٦٥ طبعة بولاق

ومن الكتب الحديثة ، انظر د. حسين الذهبي المرجع

السابق ص ٣١٣ ، محمد محيي الدين السابق ص ٣٢٤ ،

د. عبدالغفار صالح ص ٣٠٩ .

كل واحد منهما كل حق ثابت عليه للآخر طالما كان من الحقوق الناشئة عن عقد الزوجية القائمة بينهما (١) بخلاف الطلاق على مال حيث لا يسقط به شيئا من حقوق الزوجية إتفاقا إلا إذا نص عليه .  
جاء في البدائع بعد أن ذكر الخلاف بين فقهاء الحنفية "بخلاف الطلاق على مال لأنه لا يدل على إسقاط الحقوق الواجبه بالنكاح (٢)..."  
- ويرى المالكية والشافعية والحنابلة والإباضية ومن وافقهم أنه لا فرق بين الخلع والطلاق على مال ، حيث يقع بهما طلاق بائن :

#### في المذهب المالكي :

نجد في أقرب المسالك أنه يسوى بين الخلع والطلاق على مال حيث جاء "يجوز الخلع وهو الطلاق بعوض وإن كان من غيرها (٣)..."

#### وفي المذهب الشافعي

جاء في المحلى على المنهاج ، أن الخلع هو "فرقة بعوض مقمود لجهة الزوج بلفظ طلاق أو خلع (٤)  
وجاء في كتاب آخر للشافعية أنه "إذا قالت المرأة للزوج : طلقني على ألف ، فقال خالعتك أو حرمتك أو ابتكتك على ألف وقوع الطلاق ، صح الخلع (٥)..."  
وفي المذهب الحنبلي :

جاء فيه أنه إذا " قالت إمرأته طلقني بدينار فطلقها ثم إرتدت لزمها الدينار ووقع الطلاق بائنا ولا

---

(١) البدائع ج ٣ ص ١٥١/١٥٢ ط ١٤٠٦ هـ ، وانظر الأحوال

الشخصية لأبي زهرة ص ٣٣٤/٣٣٥

(٢) المرجع السابق ص ١٥٢

(٣) أقرب المسالك ج ١ ص ٣٥٢ ، وجاء في بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٥٧ أن الخلع "بذل المرأة العوض على طلاقها".

(٤) جلال الدين المحلى على المنهاج ج ٣ ص ٣٠٧

(٥) تكملة المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ٤١ ، وإن كان أبو على بن خيران يقول "لا يصح لأنها سألت الطلاق بالمرح فأجاب بالكناية والمذهب الأول" المرجع السابق نفس الموضع .

تؤثر الردة لأنها وجدت بعد البينونة (١) ..

وفي المذهب الإباضي :

جاء فيه أن "الغداء يقع بكل لفظ مفهم للمراد غير مجمل مثل أن تقول رددت لك صداقي على الفرقة فيقول قبلت أو رضيت (٢) .."  
ويشور في هذا المقام تساؤل حول الحقوق التي تسقط بالخلع أو الطلاق على مال ؟

فيرى الشافعية والحنابلة :

أنه يسقط بالخلع الحقوق الناشئة عن عقد الزواج ، وإن كان الخلع قبل الدخول ، فللزواج فقط نصف المهر ، وعند الشافعية أنه لو جرى الخلع دون ذكر المال ، كأن قال الزوج : خالعتك ، وقبلت الزوجه يجب في هذه الحالة مهر المثل ، لا طراد العرف يجريان الخلع على المال فإذا لم يذكر رجوع إلى مهر المثل (٣) .

وعند الحنفية :

سبق أن ذكرنا رأيهم في تلك النقطة حيث قالوا : بسقوط الحقوق الزوجية الناشئة عن عقد الزواج ، قبل الدخول أو بعده أما النفقة المستقبلية لا تسقط ، لأنها ما وجبت بعد ..  
يقول ابن قدامة :

"إذا خالع زوجته أو بارأها بعوض ، فإنهما يتراجعان بما بينهما من الحقوق فإن كان قبل الدخول ، فلها نصف المهر ، وإن كانت قبلته كله ردت نصفه ، وإن كانت مفوضة فلها الممتع ، وهذا قول عطاء والزهرى والشافعي ، وقال أبو حنيفة : ذلك براءة لكل واحد منهما مما لصاحبه عليه من المهر ، وأما الديون التي ليست من حقوق الزوجية فعنه فيها روايتان ، ولا تسقط النفقة في المستقبل لأنها ما وجبت بعد .. (٤) .

---

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٨٦  
(٢) كتاب غاية المأمول في علم الفروع والأصول ج ٤ ص ٢٢٩  
(٣) جلال الدين المحلي على المنهاج ج ٣ ص ٣١٣  
(٤) المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ٨ ص ١٧٩



## الرأى الراجع

وبعد أن ذكرت آراء الفقهاء فى التفرقة بين الخلع والطلاق على مال، أرى ترجيح رأى جمهور الفقهاء القائل بعدم التفرقة بينهما، لأنه يقع بكل منهما طلاق بائن، ولأن المقصود من الطلاق على مال هو نفس المقصود من الخلع، والعبرة فى العقود والتصرفات بالمعانى لا بالألفاظ (١)

### المبحث الثانى التكييف الفقهي للخلع

تبحث هذه النقطة من ناحيتين : هل الخلع طلاق أم فسخ وهل هو يمين أم عقد؟ وذلك فى المطلبين التاليين :

المطلب الأول : هل الخلع طلاق أم فسخ ؟  
المطلب الثانى : وهل هو يمين أو عقد " أى صفة الخلع "

#### المطلب الأول هل الخلع طلاق أم فسخ ؟

يقسم هذا المطلب الى الفروع الآتية :  
الفرع الأول : هل الخلع طلاق أم فسخ ؟  
الفرع الثانى : هل الخلع طلاق بائن أم طلاق رجعى ؟  
الفرع الثالث : هل يلحق المختلعة طلاق أم لا ؟  
ونبحث هذه الموضوعات بالتفصيل المناسب على النحو التالى :

#### الفرع الأول هل الخلع طلاق أم فسخ ؟ يختلف الفقهاء فى ذلك على النحو التالى : (٢)

- (١) انظر للباحث: السبب الباعث على التعاقد - دار النهضة العربية طبعة ١٩٨٨.
- (٢) عرض هذا الخلاف فى : المغنى والشرح الكبير لابن قدامه ج ٨ ص ١٨٠، تكملة المجموع ج ١٧ ص ١٥، نيل الأوطار للشوكانى ج ٦ ص ٢٨٠، بدائع الصنائع للكاسانى ج ٤ ص ١٨٩١، المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٢٣٧، تفسير ابن جرير الطبرى ج ٢ ص ٣٦٤ تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٢٦١ .

### الراى الاول :

ويرى اصحابه ان الخلع طلاق بائن لا فسخ ، وينتقص به عدد الطلقات التى يملكها الزوج على زوجته ، وبالتالى : لو خالعهما ثلاث مرات لم تحل له إلا بعد ان تنكح زوجا غيره .

روى هذا عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم وبه يقول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وشريح والشعبى وإبراهيم وجابر ابن زيد ، واليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعى فى الجديد ، والإمام أحمد ابن حنبل فى إحدى روايتين عنه .

### الراى الثانى:

وذهب اصحابه الى ان الخلع فسخ للعقد ، وليس بطلاق ، وبالتالى لا ينتقص به عدد الطلقات التى يملكها الزوج على زوجته .

وهو رواية عن عثمان ابن عفان وابن عمر ، وهو قول طاوس وعكرمة ، وإسحاق بن راهوية وأبو شور وداود الظاهري وهو مذهب الشافعى القديم ، واليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل فى الرواية الثانية عنه .

### ادلة الفريقين :

#### ادلة الراى الاول القائل إن الخلع طلاق لا فسخ :

استدل اصحاب هذا الراى بالادلة الآتية :-  
اولاً : بما جاء فى حديث امرأة ثابت ابن قيس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لثابت : "إقبل الحديقة وطلقها تطليقة"

فالحديث دل بلفظة على ان الخلع طلاق وليس بفسخ .  
ثانياً : وبما جاء فى موطأ الإمام مالك ، عن الربيع قال : أخبرنا الشافعى رضى الله عنه فقال : أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن جهمان مولى الأسلميين عن أم بكرة الأسلمية ، أنها إختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ، ثم أتيا عثمان بن عفان فى ذلك فقال : هى تطليقة إلا ان تكون قد سمت شيئاً ، فهو على ما سمت ، قال محمد : وبهذا نأخذ الخلع تطليقة بائنة ، إلا أن يكون سمي ثلاثاً أو

(١) سبق تخريج هذا الحديث

## نواها فتكون ثلاثاً (١)

ثالثاً: وبما روى من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي — ابن هاشم عن ابن أبي ليلة عن طلحة بن مصرف عن إبراهيم التخمي عن علقمة عن ابن مسعود قال : لا تكون طلاق بائنة إلا في دية أو إيلاء (٢)

رابعاً: وقال صاحب البدائع مستدلاً "ولأن لفظ الخلع يدل على الطلاق لا على الفسخ ، لأنه مأخوذ من الخلع وهو النزع ، والنزع إخراج شيء من الشيء في اللغة ، قال الله تعالى "ونزعنا ما في صدورهم من غل أي أخرجنا ... فكان معنى قوله خلعها ، أي أخرجها من ملك النكاح ، وهذا معنى الطلاق البائن. وفسخ النكاح رفعه من الأصل، وجعله كأن لم يكن رأساً ، فلا يتحقق فيه معنى الإخراج ، وإثبات حكم اللفظ على وجه يدل عليه اللفظ لغة أولى... (٣)

خامساً: ولأن الخلع فرقة لا يملكها غير الزوج ، فيكون طلاقاً (٤)

سادساً: ولأن الخلع يجوز أن يكون العوض فيه المداق وغيره — ولو كان لما جاز على غير المداق . يقول صاحب البدائع "ولأن فسخ العقد لا يكون إلا بالعوض ، الذي وقع عليه العقد كإقالة في باب البيع ، والخلع على ما وقع عليه النكاح وعلى غيره جائز فلم يكن فسخاً (٥) .

وجاء في فقه الشافعية أيضاً "لأنه أي الخلع لو كان فسخاً لما جاز على غير المداق ، لأن الفسخ يوجب إسترجاع البدل (٦)

وهذه بعض النصوص الفقهية :

جاء في البدائع "هو طلاق وهو مروي عن عمر وعثمان رضي الله عنهما (٧)

وجاء في حاشية الدسوقي " أن الخلع ينفذ ويكون طلاقاً

(١) موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن ص ١٨٨ ف ٥٦٣

(٢) المحلى لابن حزم ج ١ ص ٢٣٨

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ٤ ص ١٨٩٢

(٤) تكملة المجموع ج ١٧ ص ١٥ ، تفسير الطبري ج ٢ ص ٣٦٤ ، وانظر أيضاً الدكتور يوسف قاسم في حقوق الأسرة السابق ص ٣٦٣ .

(٥) البدائع ج ٤ ص ١٨٩٢

(٦) جلال الدين المحلى على المنهاج ج ٣ ص ٣١٢

(٧) البدائع ج ٤ ص ١٨٩١ وانظر فتح القدير ج ٣ ص ٩٩

بائننا (١) ، وجاء فى حواشى الشروانى وابن قاسم "الفرقة  
بلغظ الخلع طلاق ، ينقص العدد (٢) وجاء فى المغنى لابن  
قدامه "اختلفت الرواية عن احمد فى الخلع ....  
والرواية الثانية : انه طلقه بائنه (٣) "

ادلة الراى الثانى القائل :  
ان الخلع فسخ للعقد وليس بطلاق

استدل اصحاب هذا الراى بالادلة الآتية :  
اولا : بظاهر قوله تعالى "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو  
تسريح بإحسان (١)"  
ثم ذكر سبحانه وتعالى الافتداء بقوله "فلا جناح  
عليهما فيما إفتدت " ثم ذكر الطلاق أيضا بقوله  
عز وجل "فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زوجا غيره (٥)"  
فلو جعل الخلع طلاقا لآزداد عدد الطلقات على  
الثلاث ، وهذا لا يجوز وأجاب عن ذلك صاحب البدائع ،  
بان الآية لا حجة لهم فيها "لان ذكر الخلع يرجع الى  
الطالقين المذكورين ، إلا أن ذكرهما بغير العوض ،  
ثم ذكر بعوض ، ثم ذكر سبحانه وتعالى  
الثالثة بقوله "فإن طلقها" فلم تلزم الزيادة على  
الثلاث بل يجب حصوله على هذا لئلا يلزمنا القول  
بتفسير المشروع ، مع ما انه قد قيل إن معنى قوله  
تعالى "فإن طلقها" أى ثلاثا ، وبين حكم الطلقات  
الثلاث بقوله سبحانه " فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زوجا غيره ...." فلا يلزم من جعل الخلع طلاقا شرع  
الطقة الرابعة (٦)  
ثانيا : بحديث حبيبة بنت سهل عند مالك فى الموطأ ، انها  
قالت للنبي صلى الله عليه وسلم لثابت "خذ منها"  
فاخذ وجلس فى أهلها ، فلم يذكر فيه الطلاق ولا زاد  
على الفرقة (٧) .

- 
- (١) حاشية الدسوقي ج٢ ص ٣٥٠  
(٢) حواشى الشروانى وابن قاسم ج٧ ص ٤٧٦  
(٣) المغنى والشرح الكبير ج٨ ص ١٨٠  
(٤) سورة البقرة آيه ٢٢٩  
(٥) البقرة آيه ٢٣٠  
(٦) بدائع المتنايع للكاسانى ج٤ ص ١٨٩٢  
(٧) نيل الاوطار للشوكانى ج٦ ص ٢٨٠ ، وجاء فى مسند  
الربيع ج٣ ص ٩١ فى حديث امرأة ثابت "ويخلى سبيلك" =

شالشا: ويقول ابن القيم: والذي يدل على أنه ليس بطلاق، أنه تعالى رتب على الطلاق بعد الدخول ثلاثة أحكام كلها منتفية عن الخلع:

أحدهما: أن الزوج أحق بالرجعة فيه  
الثاني: أنه محسوب من الثلاث فلا تحل بعد إستيفاء العدد إلا بعد دخول زوج وإصابة.  
الثالث: أن العدة ثلاثة قروء، وقد ثبت بالنسب والإجماع أنه لا رجعة في الخلع (١)

رابعاً: وما روى من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان عن عمرو بن دينار طاوس عن ابن عباس قال: الخلع تفريق وليس بطلاق. ومن طريق عبد السرازمي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه سأل إبراهيم بن سعد عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم إختلعت منه أينكحها؟ قال ابن عباس: نعم ذكر الله الطلاق في أول الآية وفي آخرها والخلع بين ذلك.

خامساً: كما أن الفرقة عن طريق الخلع، فرقة خلت من صريح الطلاق ونيته فكانت فسخاً كسائر الفسوخ (٢)

سادساً: وبما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن "امرأة شابت بن قيس إختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم "فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيفه" قال الترمذي: حديث حسن غريب (٣)

وجه الدلالة من هذا الحديث:

أن العدة في الخلع تختلف عن العدة في الطلاق فالمختلعة تعتد بقروء واحد، أما المطلقة فتعتد بثلاثة قروء، وهذا دليل على أن الخلع فسخ لا طلاق.

ثمرة الخلاف

وفائدة الخلاف بين الفقهاء، في أن الخلع فسخ أم طلاق تظهر في نقصان عدد الطلقات، فالفسخ لا ينقص عدد

= أي يحترك شأنك واستدل به القائلون إن الخلع فسخ النكاح.

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٨١

(٢) المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٠

(٣) صحيح الترمذي ج ٥ ص ١٦١

الطلقات ولو خالعا مائة مرة أما الطلاق فإنه ينقصها .  
كذلك فإنها لا تحرم عليه ، إن خالعا ثلاث مرات على  
اعتبار الخلع فسخ أما على إعتباره طلاقا ، فإنها لا تحل  
له إلا بعد أن تنكح زوجا غيره .

رأى المذهب الإباضى :

وأما فى المذهب الإباضى، فقد اختلف فقهاؤه أيضا على  
النحو التالى (١)

القول الاول: ان الخلع فسخ نكاح وليس بطلاق ، ويترتب  
على ذلك :-

- (أ) أن الإيلاء والظهار لا يلحقان الزوجة
- (ب) كما أنه لا ميراث بين الزوجين المتخالعين، إذا مات  
أحدهما فى العدة .
- (ج) وليس للمختلعة نفقة ولا سكنى ما لم تكن حاملا .
- (د) وأن عدد الطلقات التى يملكها الزوج لا تنقص، فلو  
خالع زوجته عشر مرات، ثم رجع إليها بعقد جديد جاز .  
جاء فى كتاب المصنف "والخلع فسخ نكاح ليس بطلاق ،  
واجتمعت الاثمة على أن الإيلاء والظهار لا يلحقها، وأن لا  
ميراث بينهما إذا مات أحدهما فى العدة (٣) .  
وجاء فى كتاب أبى الحوارى "أنه يوجد عن جابر بن زيد  
رحمه الله أنه قال:  
البرآن لا يقع طلاقا، وأنه إذا تباريا تراجعا، ولا تبين  
منه بالبرآن ولو برأها ثلاث مرات فله أن يراجعها (٤)  
وبهذا يتفق أصحاب هذا القول مع أصحاب الراى الثانى  
من أهل السنة القائلين بأن الخلع فسخ وليس بطلاق .

- (١) انظر كتاب غاية المأمول ج٤ ص ٢٧٧ ، والمصنف ج٣٨ ص  
٢٢/٢٣ ، كتاب النيل وشفاء العليل ج٧ ص ٢٨٩
- (٢) كتاب المصنف للشيخ أحمد بن موسى بن عبد الله الكندى  
ج٣٨ ص ٢٣/٢٢ . وجاء فى ص ٢٤ "والخلع ليس بطلاق ، لأن  
الله ذكر القدية بين ذكره الطلاق ولم يجعله فى جملة  
الطلاق" وانظر أيضا كتاب غاية المأمول ج٤ ص ٢٣٨
- (٣) كتاب المصنف للشيخ أحمد بن موسى بن عبد الله الكندى  
ج٣٨ ص ٢٣/٢٢ . وجاء فى ص ٢٤ "والخلع ليس بطلاق ، لأن  
الله ذكر القدية بين ذكره الطلاق ولم يجعله فى جملة  
الطلاق" وانظر أيضا كتاب غاية المأمول ج٤ ص ٢٣٨
- (٤) جامع أبى الحوارى ج٤ ص ١٣ ، و انظر فى هذا المعنى  
أيضا كتاب النيل وشفاء العليل ج٧ ص ٢٨٩ .

القول الثانى : ويرى أصحابه أن الخلع طلاق بائن وليس فسخاً ، وبهذا يتفق أصحاب هذا القول مع أصحاب الراى الاول من أهل السنة القائلين أن الخلع طلاق فى كتاب المصنف " وقبل الخلع تطليقة فى قول كثير من الناس وفى قول أصحابنا إلا جابر بن زيد ، فإنه يراه فسخاً وليس بطلاق وهو قول ابن عباس وغيره (١) ويترتب على ذلك أنه لو قلنا إن الخلع طلاق لا يجوز للزوج إذا خلع زوجته ثلاث مرات أن يردها إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره ، وإن لنا أنه فسخيره ولو كان الخلع أكثر من ثلاث مرات ، لأن الخلع فى هذه الحالة لا ينقص عدد الطلقات :  
جاء فى لباب الآثار "فمن جعل الخلع فسخ النكاح أيحل له ردها ولو كان أكثر من ثلاث، ومن جعله طلاقاً فلا يجيز له ردها، لأنها بابت منه بالثلاث(٢)  
ويقول أبو الحواري :  
"وتكون عنده بما بقى ، حتى يتزوجها زوج غيره ويفارقها فتكون عنده بعد ذلك ثلاث تطليقات (٣)

الراى الرابع :

وبعد أن انتهينا من عرض آراء الفقهاء حول ما إذا كان الخلع طلاقاً أم فسخاً ، وبسطنا أدلتهم يترجح لدينا الراى القائل إن الخلع فسخاً للنكاح وليس بطلاق للأسباب الآتية :-

أولاً : رجحان الأدلة التى إستدل بها أصحابه ، وخصوصاً حديث ابن عباس حيث قال عنه أحمد ابن حنبل : ليس فى الباب شيء أصح من حديث ابن عباس أنه فسخ (٤)  
ثانياً : أن الله سبحانه وتعالى جعل الخلع للزوجة لتملك به حريتها وتخلص من ربقة الزوجية وخصوصاً إذا أساء الزوج معاشرتها أو كرهت المعيشة معه أو أيقنت أنها لن تؤدى حق الله تجاه زوجها وهذا يتعارض مع كون الخلع طلاقاً ، لأنه سيكون للزوج سلطان عليها وبالتالي لا يتحقق المقصود من شرعية الخلع .

(١) كتاب المصنف المراجع السابق ج ٣٨ ص ٢٣

(٢) لباب الآثار ج ١١ ص ٣٤٠

(٣) جامع أبى الحواري ج ٤ ص ١٢

(٤) المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٨٠

الفرع الثاني  
هل الخلع طلاق بائن أن طلاق رجعى ؟

اختلف العلماء القائلون إن الخلع طلاق ، هل هو طلاق بائن أم طلاق رجعى ؟  
على النحو التالى : (١)

الإتجاه الأول : أن الخلع طلاق بائن لا رجعة فيه ، روى ذلك عن أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطاء وطاوس والنخعي والثوري والأوزاعي ، وبه قال الحنفية ، ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل .

الإتجاه الثانى : ويرى أصحابه أن الزوج بالخيار بين إمساك العوض ولا رجعة له ، وبين رده وله الرجعة . روى ذلك عن الزهري وسعيد بن المسيب وابن حزم .

الإتجاه الثالث : ويرى أصحابه أنه إن كان الخلع بلفظ الطلاق فله الرجعة وإن كان بلفظ الخلع فليس له الرجعة . بما روى ذلك عن سفيان الثوري وبه قال داود الظاهري .

الأدلة :

يستدل أصحاب الإتجاه الأول بالأدلة الآتية :  
أولاً : بقوله تعالى "فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ... (٢)"

وجه الدلالة من الآية :

أن الله عز وجل سمى البذل الذى تدفعه الزوجه إلى زوجها لتتخلص من قبضته فداء ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا خرجت به عن قبضته وسلطانه ، وبالتالى لا يتحقق هذا المعنى ، إذا كان الزوج يملك مراجعة زوجته بعد تقديم هذا الفداء .

---

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٨٤ . المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ٣١/٣٢ ، المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٢٣٩ . تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٦٢ .  
(٢) البقرة الآية ٢٢٩



يقول ابن قدامة في ذلك "وإنما يكون فداء إذا خرجت به عن قبضته وسلطانه وإذا كانت له الرجعة فهي تحت حكمه (١)..."

ثانياً: ولأن الخلع طلاق بعوض "وقد ملك الزوج العوض بقبولها، فلا بد وأن تملك هي نفسها تحقيقاً للمعاوضة، ولا تملك نفسها إلا بالبائن (٢)

ثالثاً: ولأن المقصد الأصلي من مشروعية الخلع، إزالة الضرر عن المرأة، فلو ملك الزوج به مراجعة زوجته ورد مالها إليها لعاد الضرر إليها مرة أخرى .

يقول ابن قدامة "ولأن المقصد إزالة الضرر عن المرأة، فلو جاز إرتجاعها لعاد الضرر (٣) واستدل أصحاب الإتياء الثاني على أن الزوج بالخيار بين إمساك العوض ولا رجعة له، وبين رده وله الرجعة بالدالة الآتية :

أولاً: بما روي من طريق عبد الرازق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب، أنه قال في المختلف: إن شاء أن يراجعها فليردد عليها ما أخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها، قال معمر وكان الزهري يقول ذلك قال قتاده: وكان الحسن يقول: لا يراجعها إلا بخطبة .

ثانياً: وقال ابن حزم مستدلاً على رايه "قد بين الله تعالى حكم الطلاق وأن بعولتهن أحق بردهن، وقال: "فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف" فلا يجوز خلاف ذلك وما وجدنا خلاف ذلك، وما وجدنا قط في دين الإسلام عن الله تعالى ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاقاً بائناً لا رجعة فيه إلا الثلاث مجموعة أو مفردة أو التي لم يطأها ولا مزيد، وأما ما عدا ذلك فآراء لا حجة فيها (٤) .

ويعلق الدكتور يوسف قاسم على قول ابن حزم، فيقول "رحم الله ابن حزم فإن في قول الله تعالى "فيما إفتدت به "

---

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٨٥، وانظر في هذا المضمون عند الحنفية في بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٨٩٣

وفي المذهب الشافعي تكملة المجموع ج ١٧ ص ٣٢  
(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٤ ص ١٨٩٣، وانظر نفس المضمون في تكملة المجموع ج ١٧ ص ٣٢

(٣) المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٨٥

(٤) المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٢٤٠

ما يؤكد ان الإفتداء والغدية إنما لأمر خطير، ألم بها، ومشكلة عويمة تريد التخلص منها، تماماً كما هو الحال بالنسبة للأسير الذى يرنو الى الخلاص ولو بدفع فداء، فهذه المسكينة البائسة التى دفعت مالها للإفتداء، لا يعقل فى قواعد الشريعة ان تعاد الى الأسر مرة أخرى بإرادة الزوج الذى أخذ المال لتخليصها مما هى فيه (١) "

#### راى المذهب الإباضى

وبالبحث فى كتب المذهب وجدنا فى هذا الموضوع قولين:

القول الاول: ويرى أصحابه ان الخلع طلاق بائن لا رجعة فيه وبذلك فهم يتفقون مع أصحاب الإتجاه الاول، ويستدلون بنفس الأدلة السابقة.

جاء فى كتاب المصنف "وإن الخلع إذا تم فلا رجعة فيه (٢) وجاء فى كتاب غاية المأمول " ولزمه الطلاق بائناً بقبوله، فلا يتوارثان فى العدة، فإن أراد رجعة جدد نكاحاً ولو فى العدة (٣) .

وجاء فى كتاب فقه المعاملات "أنه لا يملك المخالعة مراجعة مخالعه فى العدة لبينونها منه بالخلع (٤)

القول الثانى: ويرى أصحابه ان للزوج ان يراجع زوجته بلا تجديد للنكاح بشرط الإشهاد فى العدة على

رد المداق وقبول ورضا الزوجه بذلك وقد عبر عن هذا المعنى صاحب كتاب غاية المأمول بقوله :

" وصحت مراجعة الفداء بإشهاد فى عدة الفداء على رد مداق للمراجعة وقبول رضى منها عند الأكثر بائ لفظ منهم للمراد ... مثل أن يقول: هذه إمراةى من قبل قد افترقنا بالفداء، أشهدوا أنى قد رددت لها قالها على الرجعة، وتقول إشهدوا أنى قبلته عليها ويقول إشهدوا أنى رجعت عليها أو راجعتها (٥)

فهذا القول يقيد جواز مراجعة المخالعة لزوجته بكونها فى العدة، وقبول المرأة لهذه الرجعة والإشهاد على ذلك

- 
- (١) حقوق الأسرة للدكتور يوسف قاسم ص ٣٦٤ هامش رقم ٣  
(٢) المصنف ج ٣٨ ص ٢٢  
(٣) غاية المأمول ج ٤ ص ٢٢٣  
(٤) فقه المعاملات ص ١٣٠، وانظر نفس المضمون فى جامع أبى الحواري ج ٤ ص ١٢  
(٥) غاية المأمول ج ٤ ص ٢٤١

### الراى الراجح :

وبعد عرض آراء الفقهاء حول ما إذا كان الخلع طلاقاً بائناً أم رجعياً، يترجح لدينا الراى الأول القائل إن الخلع طلاق بائن ، لأنه لا معنى لتقديم المرأة المال الى زوجها لتتخلص من قبضته وسلطانه عليها ثم يكون له حق مراجعتها ، كما أن هذا يتعارض والحكمة من تشريع الخلع.

#### الفرع الثالث

#### هل يلحق المختلفة طلاق فى العدة ؟.

اختلف العلماء فى ذلك على (١) النحو التالى :

الراى الأول: ويقول أصحابه :

إن المختلفة لا يلحقها طلاق فى العدة ، لأنها بالخلع أصبحت أجنبية عنه : وبه قال : ابن عباس وابن الزبير وعكرمة وجابر ابن زيد والحسن والشعبى وذهب الى ذلك الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد ، وقال به إسحاق وأبو ثور وإن كان مالك والحسن البصرى يقولان : يلحقها الطلاق عن قرب ولا يلحقها عن بعد ، فالقرب عند مالك ، أن يكون الطلاق متصلاً بالخلع ، والحسن البصرى يقول : إذا طلقها فى مجلس الخلع لحقها ، وإن طلقها بعده لم يلحقها (٢)

الراى الثانى: ويرى أصحابه :

أن المختلفة يلحقها الطلاق المصريح المعين دون الكناية ، ما دامت فى العدة وكذلك الطلاق المرسل ، وهو أن يقول : كل امرأة لى طالق .  
ذهب الى ذلك سعيد بن المسيب ، وشريح وطارس ، والنخعى والزهرى وحمام والشورى ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه (٣)

(١) تكملة المجموع جـ ١٧ ص ٣١ ، المغنى لابن قدامة جـ ٨ ص ١٨٣/١٨٤ ، مختصر المزنى بهامش كتاب الام جـ ٣٨ ص ٢٣ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ ١ ص ٢٦٢

(٢) ذكر راى مالك والحسن البصرى فى تكملة المجموع: نفس الموضوع السابق .

(٣) فتح القدير جـ ٣ ص ٢٢١ ، تكملة المجموع - الموضوع السابق ، ابن كثير - نفس الموضوع السابق .

### الادلة :

استدل أصحاب الراى الاول بالادلة الاتيه :

اولا : ان المرأة المختلعة ، لا تحمل للمخالع إلا بنكاح جديد ، لانها أصبحت بالخلع اجنبية عنه ، وذلك لبيئونها به ، وبالتالي لا يلحقها طلاق (١)

ثانيا : ان هذا القول قول ابن عباس وابن الزبير ، ولا يعرف لهما مخالف في عمرهما فيكون إجماعا .

قال الشافعى رحمه الله " ولا يلحق المختلعه الطلاق وإن كانت في العدة ..... وأصبح الشافعى عليه من القرآن والإجماع بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها بما ذكر الله بين الزوجين من اللعان والظهار والإيلاء والميراث والعدة بوفاة الزوج ، فدبت خمس آيات من كتاب الله تعالى على أنها ليست بزوجه ، وإنما جعل الله الطلاق يقع على الزوجة (٢)

وقال أحمد بن حنبل " ولنا أنه قول ابن عباس وابن الزبير ، ولا نعرف لهما مخالفا في عمرهما ، ولأنها لا تحل له إلا بنكاح جديد ، فلم يلحقها طلاقه كالمطلقة قبل الدخول ، أو المنقضية عدتها ، ولأنه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالأجنبية ، ولأنها لا يقع بها الطلاق المرسل ولا تطلق بالكناية ، فلم يلحقها الصريح المعين ، كما قبل الدخول... (٣)

واستدل أصحاب الراى الثانى بالادلة الاتيه :

اولا : بقوله تعالى "فإن لهما فلا تحل من بعد حتى تنكح زوجا غيره (٤)

بعد قوله تعالى "فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها .... الآية (٥)

وجه الاستدلال

أن الله عز وجل ، ذكر الطلاق الثالث بع دالخلع مقرونا بالفاء ، وهى للترتيب والتعقيب فدل ذلك على أن

- 
- (١) تكملة المجموع جـ ١٧ ص ٣١ ، انوار المسالك ، شرح عمرة المسالك للشيخ محمد الزهرى الغمراوى ص ٢٣٧ ، ٢٣٨
- (٢) مختصر المبنى بهامش كتاب الأم جـ ٤ ص ٥٤
- (٣) المغنى والشرح الكبير لابن قدامة جـ ٨ ص ١٨٤
- (٤) سورة البقرة ٢٢٩
- (٥) " البقرة ٢٣٠

المختلعة يلحقها طلاقه في العدة (١)  
ثانياً: ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
"المختلعة يلحقها الطلاق ما دامت في العدة (٢)

#### رأى المذهب الإباضي

اختلف الرأي في المذهب على النحو التالي :  
- فالإمام جابر ابن زيد : يرى أن المختلعة لا يلحقها طلاق  
في العدة ، وبذلك فهو يتفق مع رأي جمهور الفقهاء  
- ويرى البعض : أن الطلاق إن كان متملاً بلفظ الخلع أو  
البرآن لحقها ، كأن يقول الزوج لزوجته : قد أبرأت لك  
نفسك وأنت طالق ، فإن الطلاق يلحقها في هذه الحالة -  
وإصحاب هذا الرأي يتفقون مع ما قاله الإمام مالك  
والحسن البصري في هذا الخصوص  
يقول المصنف " والطلاق بعد الخلع لا يلحقها وهو قول ابن  
عباس والحسن وجابر بن زيد والشافعي وغيرهم .. وقيل إن  
كان متملاً بلفظ البرآن لحقها كقوله قد أبرأت لك نفسك  
وأنت طالق ، فإن الطلاق يلحقها (٣)  
وجاء في منهج الطالبين :  
"والطلاق لا يتبع الخلع ، لأن المختلعة بائنة ، ولا  
يتبعها طلاق متملاً كان أو مفلاً ، قريباً كان أو بعيداً ،  
إلا أن يكون له ظله في الكلام كقوله : قد أبرأتها  
بالطلاق (٤)

#### الرأي الراجح :

بعد عرض هذه الآراء وأدلتها حول ما إذا كانت  
المختلعة يلحقها طلاق في العدة أم لا ، يترجح لدينا  
الرأي الأول القائل إن المختلعة لا يلحقها طلاق في  
العدة ، لأن هذا يتنافى مع كون الخلع طلاقاً بائناً ، كما  
أن الزوجة أصبحت أجنبية بهذه البيئته ، فكيف يلحقها  
الطلاق .

---

(١) الرجعة في الفقة الإسلامية للدكتور عبد الغفار صا  
ص ٢٠٧ .

(٢) المغنى لابن قدامة ح ٨ ص ١٨٤

(٣) المصنف ح ٣٨ ص ٢٣

(٤) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين ح ١٦ ص ٢١٣

### المطلب الثانى صفة الخلع

ما صفة الخلع من جانب كل من الزوج والزوجة ؟

الخلع من جانب الزوج يمين ، لانه عندما يخالع زوجته ويقول لها خالعتك على الف جنيه مثلا فكأنه يقول لها : إن أعطيتنى هذا المبلغ فقد خالعتك ، وهذا تعليق للخلع على قبول الزوجة ، والتعليق يمين .  
والخلع من جانب الزوجة معاوضة ، لها شبه بالتبرعات لانها تبذل العوض لا فى مقابلة مال أو منفعة متقومة ، بل مقابل خلاصها من الزوج (١)  
وعلى ذلك فالخلع يمين من جانب الزوج ومعاوضة من جانب الزوجة : ويثور فى هذا المقام تساؤل عن الاحكام المترتبة على إعتبار الخلع يميئا من جانب الزوج ومعاوضة من جانب الزوجة ؟

نقول إجابة على هذا التساؤل إنه يترتب على إعتبار الخلع يميئا من جانب الزوج الاحكام الآتية :-  
أولا : إذا صدر الإيجاب من الزوج أولا\* ، فلا يجوز له الرجوع فيه قبل قبول الزوجة ، لانه تعليق ، والتعليق لا يجوز الرجوع فيه .  
فلو قال الزوج لزوجته : خالعتك على الف جنيه ، فلا يجوز له ان يرجع عن هذا الإيجاب قبل ان تقبل الزوجة يقول صاحب البدائع "حتى لو إبتدأ الزوج الخلع فقال خالعتك على الف درهم لا يملك الزوج الرجوع عنه ولا فسخة ولانها المرأة من القبول (٢)  
وجاء فى جلال الدين المحلى على المنهاج :  
"وإن بدأ بميغة تعليق كمثى أو متى ما أعطيتنى كذا فانت طالق ، فتعليق فلا رجوع له قبل الإعطاء . . . . ، وكذا

---

(١) راجع الاحوال الشخصية لأبى زهرة ص ٣٣٠ ، الشريعة الإسلامية للدكتور حسين الذهبى ص ٣١٠ نظام الاسرة فى الشريعة الإسلامية للدكتور محمد على محبوب ص ٣٠١ ، الاحوال الشخصية ، محد محيى الدين عبد الحميد ص ٣١٥ ، والرجعة فى الفقه الإسلامى للدكتور عبد الغفار صالح ص ٢١١ / ٢١٢

(٢) بدائع المنائى للكاسانى ج٤ ص ١٨٩٣ ، وانظر حاشية ابن عابدين ج٢ ص ٨٦٣ وانظر فى هذا المعنى أيضا للمالكية ، حاشية الدسوقي ج٢ ص ٣٥٨ .

إن قال إن أو إذا أعطيتنى كذا فانت طالق، فكذلك أي تعليق لا رجوع للزوج فيه قبل الإعطاء، ولا يشترط فيه القبول لفظاً.. (١)

ثانياً: لو قام الزوج من المجلس بعد أن صدر منه الخلع فيه، وقبل أن تقبل الزوجه، لا يبطل الخلع بقيامه هذا، فلو قبلت الزوجه بعد قيامه من المجلس، يكون قبولها صحيحاً ويقع الطلاق "لأن القيام من المجلس يعتبر رجوعاً عن الإيجاب دلالة وإذا كان الزوج لا يملك الرجوع عن الإيجاب مراحلة، فلا يملك الرجوع عنه دلالة من باب أولى (٢)"

ويقول صاحب البدائع "ولا يبطل بقيامه عن المجلس قبل قبولها (٣)"

ثالثاً: يجوز للزوج أن يعلق إيجابه على أمر من الأمور، فيقول لها مثلاً، خالعتك على مائة دينار إن قبل أبوك، أو يضيفه إلى زمان مستقبل كان يقول: خالعتك على مائة دينار مثلاً في أول شهر رمضان.

ويكون قبول الزوجه في المعلق على شرط عند حصول ذلك الشرط، وفي المضاف إلى زمن، عند مجيء هذا الزمن، فلو قبلت قبل ذلك كان قبولها لغواً :

وقد عبر عن ذلك صاحب كتاب بدائع المنائع فقال:

"وله أن يعلقه بشرط، ويضيفه إلى وقت، نحو أن يقول: إذا قدم زيد فقد خالعتك على ألف درهم، أو يقول: خالعتك على ألف درهم غداً أو رأس شهر كذا، والقبول اليها بعد قدوم زيد، وبعد مجيء الوقت، حتى لو قبلت قبل ذلك لا يصح، لأن التعليق بالشرط، والإضافة إلى الوقت، تطلق عند وجود الوقت والشرط، فكان قبولها قبل ذلك

---

(١) جلال الدين المحلي على المنهاج ج ٣ ص ١٣٤/١٣٥، وانظر للحنابلة في هذا المضمون المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٩٩ .

(٢) د. محمد على محجوب، المرجع السابق ص ٣٠١

(٣) البدائع ج ٤ ص ١٨٩٣

هدرا\* (١)

رابعاً : اشترط الخيار من جانب الزوج ، يعطية الحق في الرجوع عن إيجابه في مدة الخيار ، وهذا يتعارض مع كون الخلع يميناً من جانب الزوج ، لأنه لا يجوز له في اليمين أن يشترط فيها الخيار لنفسه ، وذلك لو اشترط الزوج الخيار لنفسه ، مع الخلع وبطل الشرط .

يقول ابن قدامة "فإن شرط الخيار لها أوله يوماً أو أكثر وقلت المرأة مع الخلع وبطل الخيار ، وبه قال أبو حنيفة فيما إذا كان الخيار للرجل (٢)

وجاء في المذهب الإباضي أنه " إذا تخالعا وشرط أحدهما الخيار إلى ثلاثة أيام وقع الخلع ، ولم يكن لأحدهما خيار لا للمرأة ولا للزوج (٣) وجاء في لباب الآثار أنه " فإن وقع الخلع على شرط الخيار إلى ثلاثة أيام ؟ قال : يثبت الخلع ويبطل الشرط (٤) .

هذا ويترتب على اعتبار الخلع معاوضة من جانب الزوجة الأحكام الآتية :

أولاً : إذا كان الإيجاب من جانب الزوجة أولاً ، كان قالت : اخلعت نفسي منك بالف جنيه ، كان لها أن ترجع عن هذا الإيجاب قبل قبول الزوج ، "لأن الإيجاب في المعاوضات يصح الرجوع عنه قبل مدور القبول من الطرف الآخر (٥)" يقول صاحب البدائع "وإن كان الإبتداء من

---

(١) بدائع المنائع جزء ٤ ص ١٨٩٣ ، وانظر حاشية ابن عابدين ص ٨٦٣ .

(٢) المغنى والشرح الكبير جزء ٨ ص ١٨٥ وانظر في هذا المعنى بدائع المنائع جزء ٤ ص ١٨٩٣ حيث جاء فيه "لو شوط الخيار لنفسه بأن قال خالعتك على ألف درهم على أنى بالخيار ثلاثة أيام لم يصح الشرط ويصح الخلع إذا قبلت " .

(٣) المصنف جزء ٣٨ ص ٣٣٠٢٦

(٤) لباب الآثار جزء ١١ ص ٣٣٦

(٥) د . محمد علي محبوب المرجع السابق ص ٣٠٢



المرأة.... فلها أن ترجع عنه قبل قبول الزوج (١)

وجاء في المذهب الشافعي أنه "إن بدأت بطلب طلاق كان قالت: طلقني على كذا، فأجاب، فمعاوضة مع شوب جمالة، لأنها تبذل المال في تحصيل المستقل به الزوج من الطلاق المحصل للغرض... فلها الرجوع قبل جوابه، لأن هذا شأن المعاوضة (٢)"

ثانياً: إذا قامت الزوجة من مجلس الخلع قبل القبول، أو قام الزوج قبل القبول بطل الإيجاب الصادر منها، لأن عقود المعاوضات تبطل بتفريق المجلس (٣)

ثالثاً: لا يجوز للزوجة أن تعلق الخلع على شرط، ولا أن تفيقه إلى زمن مستقبل لأن الخلع من جانبها معاوضة وتمليك، والتمليكات لا تقبل التعليق ولا الإضافة (٤)

رابعاً: وإذا اشترطت المرأة الخيار لنفسها، أو اشترطه لها الزوج، فقد اختلف فيه الرأي:

- يرى الحنابلة والإباضية ومن وافقهم، أن الخلع صحيح والشرط باطل يقول ابن قدامة "فإن شرط الخيار لها أوله يوماً أو أكثر وقبلت المرأة صح الخلع وبطل الخيار (٥)"

وجاء في الفقه الإباضي أنه "وإن كان الخيار لها هي في الثلاثة أيام، قال أبو حنيفة لها الخيار، وأما عندنا فالخلع أيضاً جائز والخيار باطل (٦)..."

---

(١) البدائع ج٤ ص ١٨٩٣

(٢) جلال الدين المحلي على المنهاج ج٣ ص ٣١٥

(٣) بدائع المنائع ج٤ ص ١٨٩٣ "ويبطل بقيامها عن المجلس وبقيامه أيضاً"

(٤) أبو زهرة السابق ص ٣٣٠، د. حسين الذهبي ص ٣١١ د. محمد علي محجوب ص ٣٠٢

(٥) المغنى والشرح الكبير ج٨ ص ١٨٥

(٦) المصنف ج٣٨ ص ٣٣

ويدلل ابن قدامة على ذلك بقوله "ولنا أن سبب وقوع الطلاق وجد وهو اللفظ به فوق كما لو أطلق، ومتى وقع فلا سبيل إلى رفعة (١)

- وفي المذهب الحنفي نجد اختلافًا بين الإمام وصاحبيه :

فالإمام أبو حنيفة، يرى أنه يثبت للزوجة خيار الشرط، إذا كان لثلاثة أيام فإن قبلت الخلع في خلال هذه المدة وقع الطلاق ووجب المال، وإن ردت لا يقع الطلاق ولا يلزمها المال .

ويرى صاحبان : أن شرط الخيار باطل ، والطلاق واقع، بمعنى أن الخلع صحيح والشرط باطل :  
وحجة أبي حنيفة رضي الله عنه " أن خيار الشرط يدخل المعاوضات المالية والتصرف من جانبها معاوضات مالية، فلها أن تشتترطه ، ولأن الطلاق إنما علق على قبولها المال ملتزمه بأدائه ، ولا يكون ذلك مع اشتراط الخيار، إلا إذا مضت المدة أو أبطلت الخيار "

وقال صاحبان "يصح الخلع ويتم ويبطل شرط الخيار، لأن الخلع حقيقة معناه تعليق الطلاق على قبول المال، وبقبولها المال قد وقع المعلق عليه، فيقع الطلاق ويلغى الشرط، إذ لا موضع له بعد قبولها (٢)

خامساً : و لإعتبار الخلع من جانب الزوجة معاوضة ، فإنه يجب إلى جانب ملاحقتها لإيقاع الطلاق عليها ، أن تكون من أهل التبرع أي بالغة ، عاقلة ، رشيدة (٣)

---

(١) المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٦  
(٢) أبو زهرة ص ٣٣٦ ، ويقول صاحب البضائع ج ٤ ص ١٨٩٣، ١٨٩٤ "ولو شرط الخيار لها ... فقبلت جاز الشرط عند أبي حنيفة وثبت لها الخيار .... وعند أبي يوسف ومحمد شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم ....."  
(٣) تراجع شروط صحة الخلع من هذا البحث ص

### المبحث الثالث

#### شروط صحة الخلع

لا يكون الخلع صحيحا، تترتب عليه آثاره، إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

الشرط الأول: اشترط بعض الفقهاء المعاصرون، ضرورة توافر الرضا بالخلع من جانب الزوج والزوجة، لأنه يترتب عليه سقوط حقوق الزوج قبل زوجته، كما أن الزوجة تلزم بدفع العوض للزوج (١).

ألا اتفقوا إلا أن الرضا بهذا الشرط على إطلاقه، فبالنسبة لتوافر الرضا من جانب الزوجة، فهذا أمر مسلم به، أما بالنسبة لتوافر الرضا من جانب الزوج فأرى أنه ليس شرطا ضروريا، وخصوصا إذا التجأت المرأة إلى الحاكم، ليجبر الزوج على المخالعة.

فمن المعلوم، أن الزوج إذا كره زوجته فبيده الطلاق، أما إذا كرهت الزوجة زوجها وأبغضته، وأيقنت في نفسها أنها لن تستطيع معاشته وإذا عاشرتة على هذه الحالة، فلن تؤدي حقوقه الشرعية، فليس أمامها إذن إلا طريق الخلع، فلو اشترطنا رضا الزوج في هذه الحالة، لأوقعنا بالزوجة ضررا بالغا، لأن الزوج قد لا يرضى بمفارقة زوجته التي يحبها وعلى الحاكم في هذه الحالة ألا يستجيب للمرأة ويحقق لها رغبتها في الخلع بداية بل عليه أن يحاول الإصلاح بين الزوجين، لأن الزوجة قد تكون متسرفة في قرارها هذا، فإن رأى أن الزوجة كارهة لزوجها، وتستحيل معاشرتها له، أجبره الحاكم على الخلع، لأن في ذلك مصلحة لكلا الطرفين :

ويؤيد ما ذهب إليه، حديث امرأة ثابت بن قيس، حيث أمره الرسول صلى الله عليه وسلم بقبول الحديقة . وتطليق زوجته تطليقة، والأمر للزوج ما لم ترد قرينة تصرفه عنه، وهنا لم ترد أية قرائن تصرف هذا الأمر حقيقته .

---

(١) نظام الأسرة في الشريعة الإسلامية للدكتور محمد عبد محجوب ص ٢٩٦ مطبعة - مؤسسة يوم المستشفيات .

وان كان ابن حجر العسقلاني، يرى أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم، لثابت بن قيس "اقبل الحديقة وطلقها تطليقة" أمر ارشاد وإصلاح لا إيجاب (١).

ومثله أيضا ابن حزم حيث يرى ضرورة توافر الرضا من جانب الزوج أيضا، حيث يقول "ويطلقها أن رضى هو، والا لم يجبر هو ولا أجبرت هي، إنما يجوز بتراضيهما (٢)" الرد على ابن حجر العسقلاني:

يرد على ابن حجر، بأن الأمر للوجوب، ولم يذكر ما يدل على صرف الأمر عن حقيقته (٣).  
كما يرد عليه أيضا بأن رواية البخاري التي جاء فيها، وأمره أن يطلقها، يفيد الإلزام والوجوب "إذ كيف تبغض المرأة زوجها أشد البغض، حتى تخاف أن أجبرت على البقاء معه، أن تكفر بالله، وترفع أمرها إلى الحاكم وهو النبي صلى الله عليه وسلم، فيأمره بقبول الحديقة التي كانت مذاقها، ويقول: (طلقها) ثم يكون ذلك إرشادا وإصلاحا لإلزاما... (٤)"  
الشرط الثاني:

أن يكون الزوج المخالع أهلا لإيقاع الطلاق، وأن تكون الزوجة المخالعة محلا له، وبالتالي، لا يصح الخلع من المغير أو المجنون أو المعتوه، لأن الطلاق لا يصح من أي منهم، فكذا الخلع (٥).

- 
- (١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ج ٢ ص ٦٨.
  - (٢) المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٢٣٥.
  - (٣) نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٢٧٩، مسند الربيع بن حبيب ص ٩١ ج ٣.
  - (٤) الدكتور محمد تقي الدين الهلالي في كتابه: الطرق الشرعية لحل المشاكل الزوجية ص ١٢٥ أشارت إليه دكتورة: كوثر علي في كتابها: سمو التشريع الاسلامي - وأيدت أيضا هذا الرأي ص ١٤٣ / ١٤٤ هامش رقم ٤.
  - (٥) قليوبي وعميرة ج ٣ ص ٣٠٧، كتاب غاية المأمول ج ٤ ص ٢٣٤، السير الجرار ص ٣٦٣.

جاء فى حواشى الشروانى وابن قاسم "شرطة اى الذى لابد منه لمحتة .. زوج اى مدوره من زوج، وشرط الزوج أن يكون بحيث يصح طلاقه، لانه طلاق فلا يصح ممن لا يصح طلاقه .. (١)".

وجاء فى المغنى "ويمص الخلع من كل زوج يصح طلاقه .. (٢)".

ويقول محمد بن على الشوكانى "الخلع إنما يصح من زوج مكلف مختار (٣)".

كذلك لا يصح للزوج أن يخالع زوجته بعد الردة، ولا فى النكاح الفاسد لأن النكاح غير موجود فى الحالتين، فكيف يصح الخلع.

الشرط الثالث :

-----  
أن تكون الزوجة من أهل التبرعات، لأنها تدفع للزوج المخالعة عوضاً من مالها، أو تتنازل عن حق من حقوقها، كمؤخر صداقها مثلاً، ولا يدخل فى ملكها مال، بل يحدث نقص فى ذمتها المالية، لذلك اعتبرها الفقهاء متبرعة ببذل الخلع، واشترطوا فيها أن تكون من أهل التبرعات، وهى لا تكون من أهل التبرعات، إلا بالبلوغ، والعقل، والا تكون مريضة مرض الموت ولا محجوراً عليها، وسوف نعرف بالتفصيل حكم خلع كل من الصغيرة أو المجنونة أو المريضة مرض الموت أو المحجور عليها. فى مبحث قادم. واليك بعض النصوص الفقهية التى توضح هذا الشرط :

جاء فى حاشية الدسوقي "وجاز بعوض من غيرها أى الزوجة، ولو اجنبياً منها، أن تمهل الدافع، زوجة أو غيرها، لالتزم العوض، بأن كان رشيداً (٤)".

---

(١) حواشى الشروانى وابن قاسم ج ٧ ص ٤٦٠.

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٧٨ .

(٣) المير الجرار ص ٣٦٣.

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٤٧، وج فى حاشية العدوى ج ٢ ص ١٠٢ "وللمرأة أى ويب لها اذا كانت بالغة رشيدة غير مديانة أن تفتدى من زوجها".

وجاء فى حواشى الشروانى وابن قاسم "وشرط قابله  
او ملتصقة من زوجة او اجنبى... اطلاق تمرغه فى المال،  
بأن يكون غير محجور عليه لفسقه او رق، لأن الاختلاع  
التزام للمال، فهو المقصود منه ... (١).  
وجاء فى المغنى لابن قدامة :  
"وان خالعتة المحجور عليها لم يصح الخلع ووقع طلاقه  
رجعيا (٢)".  
وجاء فى كتاب غاية المامول فى المذهب الاباضى :  
"والصحيح انه لا فداء ولا خلع الا بين بالغين حرين عاقلين  
مريدين (٣)".  
الشرط الرابع :

ان تكون الميغبة بلفظ الخلع او ما فى معناها  
كلا براء والا فداء :  
فإن كانت ميغبة الخلع بلفظ غير ذلك، كان تقول الزوجة  
لزوجها، طلقنى على ثلاثة آلاف جنيه، فطلقها على ذلك،  
كان طلاقا بائنا على مال فى رأى بعض الفقهاء :  
وسنعرف الفرق بين الخلع والطلاق على مال فى مبحث قادم  
ان شاء الله (٤).  
الشرط الخامس :

ان يكون الخلع على بدل من جهة الزوجة ، لانها هى التى  
تريد انهاء رابطة الزوجية ، فلا بد من دفع البذل للزوج  
حتى تملك امرها ، وحتى يستطيع الزوج أن ينشئ زوجية مع  
زوجة أخرى غيرها (٥).

- 
- (١) حواش الشروانى وابن قاسم جـ ٢ ص ٤٦٢/٤٦١ .  
(٢) المغنى والشرح الكبير جـ ٨ ص ١٨٣ .  
(٣) كتاب غاية المامول جـ ٤ ص ٢٣٤ .  
(٤) وقد سبق أن بينا رى المالكية والشافعية ، حيث  
يسوون بين الخلع والطلاق على مال فى المبحث الاول  
عند تعريف الخلع .  
(٥) بدات المنائع جـ ٤ ص ١٨٩ ، الدسوقي على الشرح  
الكبير جـ ٢ ص ٣٤٧ ، بداية المجتهد لابن رشد جـ ٢ ص  
٥٧ ، أقرب المسالك لسيدى أحمد الدردير العدوى جـ ١  
ص ٣٥٢ ، حواشى الشروانى وابن قاسم جـ ٧ ص ٤٦١  
ومابعدهما ، تكملة المجموع جـ ١٧ ص ٨ ، كشاف القناع  
جـ ٣ ص ١٢٦ ، كتاب النزيل وشفاء العليل جـ ٧ ص ٢٧٤ ،  
جامع أبى الحوارى جـ ٤ ص ١٢ .

ونرى انه لابد من العوض في الخلع، الا انه لايلزم ان يكون من الزوجة، فيصح بذل العوض من الزوجة أو من وكيلها، وكذلك من الاجنبي، كان يقول شخص للزوج: اخلع زوجتك على الف جنيه في ذمتي، أو اخلع زوجتك على مبلغ قدره كذا وهو الآن في يدي، كان الخلع صحيحا، نظرا للالتزام الاجنبي بدفع العوض (١) وكذلك اذا كان له غرض صحيح في هذا الخلع.

الشرط السادس :

ويشترط الجعفرية لصحة الخلع والمباراة فوق ماتقدم حضور شاهدين، وتجريدها عن الشرط، كما هو الشأن في الطلاق عندهم، ولا بأس بشرط يقتضيه العقد، كما لو شرط الرجوع ان رجعت (٢)

الشرط السابع :

ويشترط الجعفرية أيضا، ان يكون الخلع والمباراة عند وجود الكراهة من الزوجين معا، أو من الزوجة فقط، وبعضهم يشترط في الخلع ان تكون الكراهة من الزوجة خاصة، وفي المباراة ان تكون الكراهة من الزوجين معا (٣).

الشرط الثامن :

ويرى الاباضية "وكذلك اهل السنة" انه لايجوز للزوجة أن تطالب بالخلع حتى تبلغ درجة من الضرر، تخاف

---

(١) الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٤٧/٣٤٨، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٧٨٣، الام للشافعي ج ٥ ص ١٨٧، المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ٢١٨، كتاب غاية المأمول ج ٤ ص ٢٣٣.

(٢)، (٣) الدكتور حسين الذهبي - المرجع السابق ص ٣٠٩، وقال : ان حقيقة الخلع عند الجعفرية هي ازالة قيد النكاح بفدية مع الكراهة من الزوجين أو من الزوجة خاصة فهو والمباراة بمعنى واحد، الا ان المباراة يشترط فيها ان تتبع بالطلاق عند جمهور الجعفرية، اما الخلع فالراجح انه لايشترط اتباعه بالطلاق .

معها الا تقيم حدود الله في نفسها او في حقوق زوجها ،  
واذا ما وصل بها الحال الى ذلك ، فلا يجوز لوليها ان  
يستعمل معها العنف ويرغمها بالاستمرار في معاشرة  
زوجها ، لعدم فعله صلى الله عليه وسلم ذلك مع زوجة  
شابت بن قيس .

ويرى الاباضية ايضا : ان مجرد وقوع الشقاق من  
الزوجة كاف في جواز الخلع ، ولا يلزم وقوعه منهما  
جميعا (١) .

كما لا يلزم ان يتقيد وقوعه منها بوقت ، لان الله  
سبحانه وتعالى اطلقه ولم يقيد بزمان دون زمان ، قال  
سبحانه وتعالى "فلا جناح عليهما فيما افتدت به " .  
ولان الرسول صلى الله عليه وسلم ، اطلق الحكم في خلعه  
لامرأة شابت من غير بحث ولا استفسار عن حالها (٢) .  
الشرط التاسع :

-----  
الا يؤدي الزوج زوجته ايذاء بالغا بقصد اجبارها  
على الخلع ، او يمنعهما كل او بعض حقوقها حتى تفجر  
وتخلع نفسها منه ، فان فعل ذلك ، فلا يحل له ان يأخذ  
منها شيئا وهو آثم (٣) لقوله تعالى "ولا تعفלוهم  
لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا ان يأتين بفاحشة  
مبينه (٤) " .

وقد سبق ان اوضحنا هذه النقطة :  
وبعد ان انتهينا من شروط صحة الخلع (٥) يثور تساؤل

- 
- (١) شرح الجامع الصحيح ج ٣ ص ٩٣ .  
(٢) فقه المعاملات المقرر على طلبة الكليات المتوسطة  
بسلطنة عمان ص ١٢٩/١٣٠ .  
(٣) المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٧٩ - سبق النص في  
حكم الخلع ، حاشية العدوى ج ٢ ص ١٠٢/١٠٣ ، تكملة  
المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ٦ ، كتاب النيل وشفاء  
العليل ج ٧ ص ٢٨٥/٢٨٦ ، غاية المأمول ج ٤ ص ٢٣٦ ،  
المصنف في المذهب الاباضى ج ٣٨ ص ٢٨ .  
(٤) النساء آية ١٩ .  
(٥) انظر في هذه الشروط من الكتب المعاصرة ، د. محمد  
حسين الذهبي السابق ص ٣٠٨ ، د. محيي الدين عبد  
الحميد ، الاحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية ص  
٣١٤ ، د. محمد علي محبوب نظام الاسرة في الشريعة  
الاسلامية ص ٢٩٧ .



هام ، هو ، هل يشترط اذن الحاكم لمحة الخلع ؟ ام انه  
بالترافى بين الزوجين ولا حاجة الى الحاكم ؟  
اختلف الفقهاء فى ذلك على اتجاهين :  
الاتجاه الاول :

وبه قال جمهور الفقهاء ، ان الخلع يتم دون حاجة الى  
اذن الحاكم .

ذهب الى ذلك ابو حنيفة ومالك والشافعى واحمد وابن حزم  
والاباضية وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عمر وعثمان  
وعلى ، وبه قال شريح وطاوس والزهدى .

جاء فى البدائع " وحضرة السلطان ليست بشرط لجواز  
الخلع عند عامة العلماء فيجوز عند غير السلطان (١) " .  
وجاء فى حاشية الدسوقي " وجاز الخلع حالة كونه  
بحاكم او بلا حاكم (٢) " .  
وجاء فى تكملة المجموع " ويصح الخلع من غير حاكم ،  
وبه قال عامة اهل العلم (٣) " .  
وجاء فى المغنى لابن قدامة " ولا يفتقر الخلع الى  
حاكم ... (٤) " .

وفى المذهب الاباضى " ومن نشزت عنه وعظها ، وخوفها  
بالله ... فإن أبت اعرض عنها ... فإن لم تنفثه رفعها الى  
المسلمين ، فيبيعوها حكما من اهلها وحكما من اهلها ... (٥) " .  
يتضح من هذا النص فى الفقه الاباضى : ان الزوجا  
لا تلجى الى الحاكم الا عند تعذر الوصول الى حل  
زوجهما فى شأن الخلع ، فاذا تعذر الوصول الى حل تلجى  
الى الحاكم ، وعلى الحاكم ان يكلف حكمين ، ويأمران من

---

(١) بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٨٩٤ ، نفس المفسون فى فتب  
القدير ج ٣ ص ١٩٩ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٤٧  
وانظر ايضا ابن حزم ج ١٠ ص ٢٣٧ .

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ١٥ .

(٤) المغنى والشرح الكبير ج ١ ص ١٧٤ .

(٥) كتاب غاية المأمول ج ٤ ص ٢٣٥ ونفس المضمون فى  
كتاب المصنف ج ٣٨ ص ٢٢ .

نشز منهمت بالعدل فان كان الزوج هو الناشز، قالا له انت الظالم فاتق الله، ولايحل لك ماتعطيكه على الغداء، وان كانت الزوجة هى الناشزة، قال الحكمان لها انت الظالمة، فاتقى الله ولانفقة لك حتى ترجعى الى طاعة زوجك، وان لم يمتطحا، وظن الحكمان ان الفرقة خير لهما فى دنياهما ودنياهما فرقا بينهما برضاهما (١).

او على الحاكم ان يفرق بينهما بطريق الخلع، بعد محاولة الاصلاح من جانب الحكمين (٢)، فالمذهبان المالكى والاباشى، يقرران ان الخلع جائز عند السلطان، ولكن بعد تحكيم الحكمين، ومحاولة الاصلاح والعجز عنه، ويقر القاضى مايراه الحكمان ولو كان خلعا. أدلة هذا الاتجاه :

استدل اصحاب هذا الاتجاه بالادلة الاتية :  
١ - بقوله تعالى "فان خفتم ان لايقوما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افدت به..." (٣).  
فالآية اجازت الخلع مطلقا، باذن الحاكم وبغير اذنه (٤).

٢ - وبما روى ان عمر وعثمان وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم، جوزوا الخلع بدون اذن الحاكم (٥).

٣ - كذلك فان النكاح جائز عند غير الحاكم، كذا الحكم فى الخلع (٦).

٤ - لو قلنا ان الخلع معاوضة فهو كالبيع والنكاح وكلاهما لايتحتاج الى حاكم، وان قلنا انه قطع عقد بالتراضى، فهو كالأقالة، وهى ايضا لايتحتاج الى حكم حاكم (٧) وخصوصا انه الخلع جعل لدفع الضرر.

- 
- (١) كتاب غاية المامول ج ٤ ص ٢٣٥.  
(٢) المصنف ج ٣٨ ص ٢٢.  
(٣) سورة البقرة آية ٢٢٩.  
(٤) سمو التشريع الاسلامى المرجع السابق ص ١٦١.  
(٥)، (٦) بدائع الصنائع للكاسانى ج ٤ ص ١٨٩٤.  
(٧) تكملة المجموع ج ١٧ ص ١٣، المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ٨ ص ١٧٤.

## الاتجاه الثانى :

ويرى أصحابه أن الخلع لا يكون إلا بحكم الحاكم، روى هذا عن الحسن وابن سيرين (١).  
أدلة هذا الاتجاه :

استدل أصحاب الاتجاه الثانى بالأدلة التالية :  
١ - بقوله تعالى "وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها.... الآية (٢)".  
وجه الدلالة :

أن الله سبحانه وتعالى قد جعل الخوف لغير الزوجين، والا قال "وإن خافا" وكذلك الحال فى قوله تعالى "فإن خفتن أن لا يقيما"  
فالمراد هنا الولاة أو السلطان (٣).

٢ - واستدلوا كذلك بقصة ثابت بن قيس، حيث أمره الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقبل الحديقة، ويطلق زوجته تطلقه، والأمر يقيد بالوجوب حيث لا يوجد قرينه تمرفه عن حقيقته، وقد سبق أن اشرنا الى هذه النقطة .  
الراى الراجع :

بعد عرض آراء الفقهاء والأدلة التى استدلت بها كل منهم على رأيه يترجح لدينا الراى الأول القائل أن الخلع يجوز بإذن الحاكم وبدون إذن الحاكم، هذا اذا حدث تراض بين الزوجين على الخلع، أما اذا حدث شقاق وتنازع بين الزوجين، فأرى أن يرفع الأمر الى الحاكم كما يرى أصحاب الاتجاه الثانى، وعلى الحاكم بدوره أن يحاول الإصلاح بين الزوجين عن طريق تعيين حكمين، ثم يقرر فى النهاية ما يراه حسما للنزاع بينهما، فقد يقرر التفريق عن طريق الخلع، وقد يقرر التفريق بطريق آخر.

---

(١) البدائع ج ٤ ص ١٨٩٤، تكملة المجموع ج ١٧ ص ١٥، المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٧٤ المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٢٣٧، وأشار الى هذا الخلاف أيضا من الكتاب المعاصرين د. عبد الغفار صالح فى كتابه، الرجعة فى الفقه الإسلامى ص ٢٠٢.  
(٢) النساء آية رقم ٣٥ .  
(٣) تفسير القرطبى ص ٩٤٥.

## المبحث الرابع

### احكام خاصة فى الخلع

ويقسم الى المطالب الآتية :  
المطلب الاول : الخلع فى الحيض او فى الطهر المجامع فيه .  
المطلب الثانى : خلع المحجور عليهن .  
المطلب الثالث : خلع المريضة مرض الموت .  
المطلب الرابع : خلع الاجنبى .  
وسوف نعمل هذه الموضوعات على النحو التالى :  
المطلب الاول .

#### الخلع فى الحيض او الطهر المجامع فيه

لقد اعتبر الفقهاء الطلاق فى زمن الحيض طلاقا بدعيا، لانه قد ورد على غير الوصف الذى امر به الشرع، وقد استدلوا على ذلك بما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما، انه طلق امراته وهى حائض، فجاء عمر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأله عما فعل، فقال: "مره أن يراجعها ويمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، فان شاء أمسك وان شاء طلق، قبل أن يمسن، فذلك العدة التى أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء (١)".  
وقد اشترط الفقهاء لجعل الطلاق فى زمن الحيض بدعيا الشروط الآتية: (٢)  
الاول : ألا تكون المطلقة حاملا، لأن طلاق الحامل مشروع فى زمن الحيض، وذلك اذا كانت المرأة من عادتها رؤية دم الحيض وهى حامل .  
ويرى الحنفية والاباضية ومن وافقهم، ان الدم الذى تراه الحامل فى بعض الاوقات ليس دم حيض، لأن دم الحيض يتحول اثناء الحمل الى غذاء للطفل لقوله صلى الله عليه وسلم "ماكان الله ليجعل حيفا مع حمل (٣)".

---

(١) موطا الامام مالك ج ٢ ص ٥٧٦، مسند الامام الربيع بن حبيب ج ٣ ص ٦٥ .  
(٢) الرجعة فى الفقه الاسلامى، د.عبد الغفار صالح ص ٦٤ .  
(٣) رواه ابو داود، وانظر فقه العبادات السابق ص ٦٦ .

الثانى : أن تكون المرأة مدخولا بها دخولا حقيقيا ، وعلى ذلك فطلاق المرأة التى لم يدخل بها اثناء الحيض جائز .

الثالث : ألا تكون المرأة قد بذلت عوضا فى سبيل الطلاق ، فإن بذلت العوض فى سببه ، فهل يجوز طلاقها أو خلعها اثناء الحيض أم لا ؟

اختلف الفقهاء فى ذلك على النحو التالى :  
- يرى جمهور الفقهاء ، أن الخلع إذا وقع فى الحيض أو فى الطهر المجمع فيه وقع صحيحا ، لأنه إذا كان قد حرم الطلاق فى الحيض ، وذلك من أجل ألا تطول العدة على المرأة ، فهى التى رضىت بتطويلها فى الخلع ، وذلك ببذلها العوض للزوج (١) .

وكذلك فإن الضرر الناتج عن تطويل العدة أخف من الضرر الذى يلحق المرأة بسبب سوء العشرة والتقصير فى حق الزوج ، فجاز دفع أعظم الضررين بأخفهما .

جاء فى تكملة المجموع "ويجوز الخلع فى الحيض ، لأن المنع من الطلاق فى الحيض للضرر الذى يلحقها بتطويل العدة ، والخلع جعل للضرر الذى يلحقها بسوء العشرة والتقصير فى حق الزوج ، والضرر بذلك أعظم من الضرر بتطويل العدة ، فجاز دفع أعظم الضررين بأخفهما (٢) .

ويقول ابن قدامة "ولا بأس بالخلع فى الحيض والطهر الذى أصابها فيه ، لأن المنع من الطلاق فى الحيض من أجل الضرر الذى يلحقها بطول العدة ، والخلع لازالة الضرر الذى يلحقها بسوء العشرة والمقام مع من تكرهه وتبغضه ، وذلك أعظم من ضرر طول العدة فجاز دفع أعلاهما بأدناهما ... (٣) " .

---

(١) نيل الاوطار للشوكانى ج ٦ ص ٢٨١ .

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ١٣ ، انوار المالك شرح عمدة السالك ص ٢٣٧ .

(٣) المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٧٤ .

ويتفق الإباضية في ذلك مع جمهور الفقهاء، حيث جاء في المصنف "أن الخلع يجوز في الحيض والظهر..." ثم عاد وقال "ويستحب للرجل أن يخالع زوجته بعد ظهورها قبل أن يمسه، كما يستحب أن يمنع بالمطلقة..." (١).

ومن أدلة الجمهور أيضا، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسأل ثابت بن قيس عن حال امرأته أهي حائض أم لا، فدل ذلك على جواز المخالعة في الحيض، وفي الظهر غير المجامع فيه (٢).

- ويرى بعض المالكية : أن الخلع إذا وقع في الحيض، يكون بدعيا، أي محرما لأن علة منع وقوع الطلاق في الحيض لكون العدة من الأمور التعبدية، وليست العلة هي الضرر من تطويل العدة، أما بالنسبة للظهر المجامع فيه فيرى المالكية، أنه إذا وقع الخلع فيه، يكون مكروها لأحراما (٣).  
الراى الراجع :

بعد أن ذكرنا آراء الفقهاء في هذا الموضوع، يترجح لدينا رأى جمهور الفقهاء وكذلك الإباضية، والقائل بجواز الخلع في الحيض وفي الظهر المجامع فيه، لأن الشريعة الإسلامية إذا كانت قد حرمت الطلاق في الحيض بقوله تعالى "فطلقوهن لعدتهن (٤)" وبحديث ابن عمر الذى سبق ذكره، وذلك من أجل عدم تطويل المدة على المرأة، لأن المطلقة في الحيض لا تقبل عدتها، حيث لا يحسب الوقت المتبقى من زمن الحيض من العدة، وبالتالى يقع الضرر العظيم على المرأة.

أما في الخلع فالأمر يختلف، لأن المرأة، ببذلها العوض لزوجها، قد رضيت بتطويل المدة على نفسها، بل أن الضرر الواقع عليها من استمرار تلك الزوجية أعظم من

---

(١) المصنف جـ ٣٨ ص ٢٢، ٢٥.

(٢) جلال الدين المحلى على المنهاج جـ ٣ ص ٣٤٧، المغنى لابن قدامة جـ ٨ ص ١٧٤، كشاف القناع جـ ٣ ص ١٤٦.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير جـ ٢ ص ٣٦٣.

(٣) سورة الطلاق الآية الأولى.

الضرر الواقع عليها من طول مدة العدة ، ولذلك جاز دفع  
اعظم الضررين بأخفهما .

من أجل هذا أرى ترجيح ماذهب اليه الجمهور ، كما  
اننى لأسلم بما قاله بعض المانكية من ان العدة من  
الأمور التعبدية ، لأنها لو كانت كذلك لما كانت عدة  
الحامل بوضع الحمل ، ولكان لغير المدخول بها عدة .

## المطلب الثانى

### خلع المحجور عليها

التعريف بالمحجور عليها :

وهى فاقدة الاهلية كالمجنونة والصغيرة غير المميّزة، وناقصة الاهلية كالمغيرة المميّزة، والسفينة التى تتصرف فى مالها على غير مقتضى العقل (١). ولكن ما الحكم لو حدثت مخالعة الزوجة وهى على حالة من الحالات السابقة ؟

من المعلوم أن الخلع من جانب الزوجة معاوضة، وبالتالي فلا بد أن تكون أهلا للتبرع حتى يصح إيجاب العوض عليها للزوج مقابل الخلع، وهى لا تكون كذلك إلا إذا كانت بالغة عاقلة رشيدة (٢). وعلى ذلك :

أ - فلو كانت الزوجة فاقدة الاهلية، وخالعتها زوجها، مقابل مقدار من المال، لم يقع عليها طلاق أصلا ولم يلزمها المال، أما عدم وقوع الطلاق عليها فلأن الزوج قد علق طلاقه إياها على قبولها دفع البدل، والقبول إنما يكون معتبرا، إذا حصل ممن هو أهل له، والمجنونة وكذلك الصغيرة غير المميّزة، ليست أهلا للقبول، كما أنها ليست أهلا للتبرع، وبالتالي لا يصح إلزامها بدفع مال (٣).

ب - أما أن كانت ناقصة الاهلية، كالمغيرة المميّزة والسفينة، وخالعتها زوجها فى مقابل مقدار معين من المال، وقبلت، وقع الطلاق عليها، ولا يلزمها مال (٤).

---

(١) أبو زهرة السابق ص ٣٣٦، حسين الذهبى السابق ص ٣١٩

(٢) حاشية العدوى ج ٢ ص ١٠٢، تكملة المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ٩.

(٣) جلال الدين المحلى على المنهاج ج ٣ ص ٣٠٩، تكملة المجموع ج ١٧ ص ٣٠.

(٤) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٨٧٨، جلال الدين المحلى على المنهاج ج ٣ ص ٣٠٩، تكملة المجموع ج ١٧ ص ١٢، حاشية العدوى ج ٢ ص ١٠٢، المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٣، المصنف ج ٣٨ ص ٨٣.



ويشور في هذا المقام تساؤل عن وقوع هذا الطلاق، هل يقع بائنا أم رجعيا ؟ وللإجابة على هذا التساؤل نفرق بين ما إذا كان الخلع قبل الدخول أو بعده، فإن كان قبل الدخول، فهو طلاق بائن، لأن طلاق المرأة قبل الدخول طلاق بائن وهذا أمر متفق عليه (١) أما إن كان بعد الدخول فقد اختلف فيه الفقهاء على النحو التالي :

الراى الأول :

-----

إن الخلع في هذه الحالة يكون طلاقا رجعيا ولا مال، حتى ولو أذن الولي فيه. ذهب إلى ذلك فقهاء الشافعية، والحنفية إن كان الخلع بلفظ الطلاق، والحنابلة والاباضية.

أما عن وقوع الطلاق، فلأن الزوج علق الطلاق على قبول الزوجة، وقد قبلت، وقبولها معتبر شرعا، لأن ناقص الأهلية، ومثله السفية عبارتهما معتبرة شرعا.

وأما عن عدم التزام الزوجة بالمال، فلأن العوض في الخلع تبرع، وهو لا يصح من ناقص الأهلية ولا السفية، لأن في ذلك ضررا محضا يقع عليهما.

وهذه بعض النصوص الفقهية المعبرة عن هذا الراى :

جاء في فقه الشافعية أنه "إن خالع سفية أى محجورا عليها بسفه بألف أو قال طلقك تحلى ألف أو على هذا، فقبلت، أو بألف إن شئت فشاءت قورا، أو قالت له طلقنى بألف فطلقها، طلقت رجعيا، ولغا ذكر المال، وإن أذن لها الولي فيه لعدم أهليتها لالتزامه، وليس للولي صرف مالها في هذا ونحوه، وإن تعينت المصلحة فيه.. (٢).

---

(١) جاء في جلال الدين المحلى جـ ٣ ص ٣٠٩ " .. إن لم يكن قبل الدخول والا فبائنا ولا مال"

(٢) حواش الشروانى وابن قاشم العبادى جـ ٧ ص ٤٦٣ وانظر أيضا نفس المضمون في تكملة المجموع جـ ١٧ ص ٩، ١٢، وجلال الدين المحلى على المنهاج جـ ٣ ص ١٩، أنوار المالك ص ٢٣٧.

ويكون الطلاق في هذه الحالة رجعيا لابائنا، لانه انما يكون بائنا اذا كان على مال، ولم يثبت المال هنا (١).

وجاء في فقه الحنابلة "وان خالعت المحجور عليها، لم يمح الخلع، ووقع طلاقه رجعيا.. واما المحجور عليها لسفه أو صغر أو جنون، فلا يصح بذل العوض منها في الخلع، لانه تصرف في المال، وليس هي من أهله، وسواء اذن فيه الولي أو لم ياذن، لانه ليس له الاذن في الثبوعات .. (٢).

وعند الإباضية "واذا حزر الحاكم على المرأة في مالها، ثم خالعت زوجها لم يكن خلعا وكان تطليقة، لان الخلع لا يكون الا بفدية (٣).  
الراى الثانى :

ويرى اصحابه انه اذا خالعت ناقصة الاهلية أو السفهية بلفظ الخلع، وقع الطلاق بائنا، ولا يلزمها المال، اما عن وقوع الطلاق بائنا، فلان لفظ الخلع من الكشائيات التى تدل على الانفصال التام، والغساق الكشائيات التى بهذا المعنى يقع بها عند الحنفية طلاق بائن، ولان لفظ الخلع يستعمله العرف كثيرا في الطلاق فاصبح كالصريح (٤).

ذهب الى ذلك، الحنفية والمالكية، وان كان فقهاء المالكية يفرقون بين ما اذا اذن الولي للسفيه أو ناقصة الاهلية في الالتزام بالعوض وبين ما اذا لم ياذن لها : فإذا لم ياذن لها بذلك، وخالعت زوجها على قدر معين من المال، وقع الطلاق بائنا، ولا يلزمها المال، بل يرد العوض اليها ان كان الزوج قد قبضه، ويسقط عنها ان لم تكن قد دفعته بعد.

(١) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٨٧٨/٨٧٩.

(٢) المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٣/١٨٤.

(٣) المصنف ج ٣٨ ص ٨٣.

(٤) كتاب الفقه على المذاهب الاربعة ج ٤ ص ٣٨٩، وانظر ايضا: حسين الذهبي السابق ص ٣٢٠، محمد محيي الدين عبد الحميد ص ٣٢٧.

أما إذا اذن لها بدفع مقابل الخلع، وخالعت بناء على ذلك، لزمها العوض ولا يردده الزوج إذا كان قبضه :  
جاء في حاشية العدوى "أن المرأة إذا كانت صغيرة أو سفيفة... إذا خالعت واحدة منهن زوجها على عوض دفعته إليه، فإن ذلك العوض لا يلزمها، ويقع الطلاق بائناً.. (١).

وجاء في حاشية الدسوقي "فإن التزمت الصغيرة أو السفيفة أو ذات الرق العوض باذن الولي أو السيد لزم ذلك العوض، ولا يردده الزوج إذا قبضه، وأما إن فعلت ذلك بدون اذنه فللولي رده منه.. (٢)"

ج - أما إن تم الخلع بين أبى الزوجة الصغيرة أو المحجور عليها، وبين الزوج، يفرق هنا بين ما إذا التزم الولي أو الأب بالبدل من ماله، وبين ما إذا التزم به من مال المحجور عليها :

فإن التزم البدل من ماله هو، وتم الخلع بناء على ذلك، وقع الطلاق بائناً، ولزمه البدل من ماله، ولا يلتزم الزوجة في هذه الحالة بشيء مطلقاً (٣).

أما إن كان الأب أو الولي قد التزم للزوج بالبدل من مال الصغيرة، وقع الطلاق بائناً ولا بدل، لأفى ماله ولا فى مال الزوجة، وقيل إن الطلاق لا يقع ولا يجب المال عليها (٤).

- فالمذهب الحنفى، لاختلاف بين فقهاء فى أنه لا يجب المال على الزوجة فى تلك الحالة، لأن الخلع فى جانبها معاوضة المال بما ليس بمال "والصغيرة تتضرر بها، وتمصرف الأضرار لا يدخل تحت ولاية الولي كالمهبة والمدة ونحو ذلك، وإنما الاختلاف فى وقوع الطلاق (٥)".

---

(١) حاشية العدوى ج ٢ ص ١٠٢.

(٢) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٤٨.

(٣) بدائع المنافع ج ٤ ص ١٨٩٧ "فإن خلعها الأب علم الألف على أنه ضامن فالخلع واقع والألف عليه"

(٤) البدائع نفس الموضوع السابق.

(٥) البدائع ج ٤ ص ١٨٩٧.

- ويرى الامام مالك، ان للاب ان يخلق ابنته الصغيرة بشيء من مالها، لانه بذلك قد يخلصها ممن يتلف هذا المال، قياسا على جواز بذله في مداواتها وفكها من الاسر، كذلك يصح من باب اولى ان يخلعها بشيء من ماله (١).

وبالنسبة للثيب الكبيرة : يرى المالكية، ان الاب لو خالع عنها بمال عنده، او بمال من مالها برضاها صح الخلع.

اما اذا خالع بمال من مالها، بدون ادنها، ففيه خلاف في المذهب :

القول الاول : انه لايجوز للاب ان يفعل ذلك الا باذنها.  
القول الثاني : انه يجوز للاب ان يفعل ذلك، لان الثيب الكبيرة في منزلة البكر مادامت في ولاية الاب.  
والقول الاول هو المعمول به في المذهب.  
وقد عبر عن هذه الاحكام صاحب حاشية الدسوقي في النص التالي :

"وفي جواز خلع الاب عن السفينة الغير مجبرة ومنعه خلاف، محله، اذا كان بغير ادنها من مالها، واما برضاها او من مال الاب فجاز قطعا".

"نص التوضيح في صلح الاب عن الثيب السفينة قولان، الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهما من الموثقين، لايجوز له ذلك الا باذنها، وقال ابن ابي زمنين وابن لبابة جرت الفتوى من الشيوخ بجواز ذلك، ورأوها بمنزلة البكر مادامت في ولاية الاب على المشهور... والاول هو المعمول به (٢)".

- ويرى الحنابلة، انه ليس للاب ان يخلق ابنته الصغيرة بشيء من مالها "لانها انما ملك التصرف بمالها فيه الحظ، وليس في هذا حظ، بل فيه اسقاط نفقتها وكسوتها وبذل مالها (٣)".

حكم مخالعة المحجور عليها للفلس :

اما المحجور عليها للفلس، فيصح خلعها وبذلها

---

(١) الدسوقي ج ٢ ص ٣٤٨ وانظر هذا الرأي في المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٠.

(٢) الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٤٨.

(٤) المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٠.

للعوض، ولكن بعد انتهاء الحجر عليها، أو بعد اذن  
الغرماء، لأن "الحجر لا يمنع من صحة عقدها للخلع لكن عوض  
الخلع يبقى في ذمتها ولا تخرجه من المال الذي حُجرت فيه  
إلا بعد رفع الحجر أو بإذن الحاكم أو الغرماء (١)".

"ولأن لها ذمة يمح تصرفها فيها ويرجع عليها  
بالعوض، إذا أيسرت وفك الحجر عنها (٢)".

---

(١) السير الجرار ص ٣٦٣ .  
(٢) المقنن والشرح الكبير ج ٨ ص ١٨٤ .

### المطلب الثالث

#### خلع المريضة مرض الموت (١)

المريض مرض الموت له الحق فى كل التصرفات الشرعية، لأن المرض لا يستوجب الحجر عليه، إلا إذا كان سببا فى ضعف عقله (٢).

ومن المعلوم ان تصرفات المريض، انما تنفذ من الثلث ولو كانت منجزة فى الحال، هذا وقد أجمع العلماء على المنع من الوصية بأزيد من الثلث لمن كان له وارث (٣).

كذلك فان تبرعات المريض مرض الموت، تكون فى حكم الوصية، لتعلق حق الورثة والدائنين بالتركة من وقت حلول المرض الذى كان سببا فى الوفاة "إذ الأمور تسند لأسبابها، والمرض هو سبب الموت الذى أوجب انتقال المال الى غيره (٤)".

وعلى ذلك، فبدل الخلع الذى تدفعه الزوجة لزوجها، له شبه كبير بالتبرع، كما سبق أن ذكرنا، لذلك يأخذ حكم الوصية.

لذلك نجد فقهاء المذاهب متفقين على وقوع الخلع فى مرض الموت، ولكنهم اختلفوا فى القدر الذى يجب ان تبدله الزوجة المريضة لزوجها، مخافة ان تكون راغبة فى محاباة الزوج على حساب الورثة :  
والخلاف بين الفقهاء فى مقدار العوض على النحو التالى:  
أولا : فقهاء الحنفية ويرون أن الزوجة ان خالعت زوجها، وهى فى مرض الموت، وقع الطلاق، لأن الزوج علق الطلاق على قبولها، وقد قبلت، اما البذل الذى

---

(١) مرض الموت هو المرض الذى يموت فيه الشخص، او المرض الذى تعقبه وفاة الشخص.

(٢) محمد محيى الدين عبد الحميد السابق ص ٣٣٨ .

(٣) نيل الاوطار للشوكانى ج ٦ ص ٤٩ .

(٤) محمد محيى الدين ص ٣٣٨ المرجع السابق .

يستحقه الزوج، فاشتراط فقهاء المذهب ألا يزيد عن ثلث الشركة، لأن الزوجة في هذه الحالة متبرعة، والتبرع في موص الموت، وصية، وهي لا تنفذ إلا من الثلث للأجنبي، والزوج قد صار بعد الخلع اجنبياً.

ثم إن الزوجة المخالعة، قد تموت في العدة، وقد تموت بعد انقضاءها وقد تبرأ من هذا المرض :

أ - فإن ماتت في العدة لم يأخذ الزوج البديل المتفق عليه، وإنما يأخذ الأقل من ثلاثة أشياء، بدل الخلع، أو ثلث الشركة، أو ميراثه منها.

وبالمثال يتضح المقال :

فلو افترضنا جدلاً أن بدل الخلع ١٠٠٠ جنيه، وثلث الشركة ٢٠٠٠ جنيه، وميراثه منها ٣٠٠٠ جنيه، فإن الزوج المخالع يأخذ الأقل وهو بدل الخلع، وكذلك الحال لو كان الميراث هو الأقل أو ثلث الشركة هو الأقل :

والعلة في ذلك كما يرى فقهاء المذهب، أن الزوجة قد تحابى زوجها، وتتفق معه على الخلع، وتسمى له بدلاً باهظاً يزيد عن حقه في الميراث، وعن ثلث الشركة، وبالتالي يطيع حق الورثة، فمعاملة لها بنقيض مقصودها قرر الفقهاء حرمان الزوج من هذا البديل، ويأخذ الأقل كما قلنا من البديل أو الثلث أو الميراث.

ب - وإذا ماتت الزوجة بعد انقضاء عدتها، فقد انقطع سبب الميراث من كل الوجوه، وعلى ذلك يستحق الزوج الأقل من شيئين، بدل الخلع أو ثلث الشركة.

ج - أما إذا برئت الزوجة من مرضها، فإن زوجها، يستحق كل البديل المتفق عليه مهما كان مقداره، لأنه تبين أن تصرف الزوجة في هذه الحالة، لم يكن في مرض الموت، بل كان وهي صحيحة عاقلة، بالغة، رشيدة لذلك يستحقه الزوج مهما بلغ (١).

---

(١) انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٧٨٥، الهداية ج ٢ ص ١٣.

ثانيا : فقهاء المالكية والحنابلة : ويرون انه اذا تم الخلع والزوجة مريضة مرض الموت، فلا يستحق الزوج بدلا الا بقدر ميراثه منها، أو أقل وينفذ الطلاق، ولا توارث بينهما وان ماتت في العدة، لأن الطلاق بائن.

أما ان كان البذل أكثر من ميراثه منها، فقليل انه لا شيء للزوج من البذل ولا من الميراث، وقيل يرد الزائد عن الميراث ويأخذ الباقي.

أما ان برئت الزوجة من مرضها، أخذ الزوج المبالغ البذل المتفق عليه (١) واختلف فقهاء المذهب المالكي في قدر ميراث الزوج المبالغ من الزوجة المريضة مرض الموت، هل العبرة بمقداره يوم الخلع أو يوم الوفاة ؟ فيرى بعضهم، ان العبرة بمقدار الميراث يوم الخلع، وبالتالي يتعجل المبالغ البذل، ان كان قدر ميراثه من زوجته أو أقل، لأن البذل يستحق يوم الخلع.

- ويرى البعض الآخر، ان العبرة بقدر الميراث يوم الوفاة، لأن هذا هو الوقت الذي يستحق فيه الميراث، وبالتالي يوقف المبالغ به كله الى يوم الوفاة، فان كان قدر ميراثه منها أو أقل أخذه، وان كان أكثر منه :

فيرى ابن رشد : انه لا شيء له مطلقا لا بذل ولا إرث.

ويرى اللخمي : ان المبالغ يأخذ قدر ميراثه من الزوجة ويرد الزائد (٢).

---

(١) الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٥٤ "أما ان صحت أخذ جميع ماخالع به" وانظر أيضا كشاف القناع ج ٣ ص ١٣٦.

(٢) الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٥٥ "وعليه فاختلف، هل يعتبر قدر الميراث يوم الخلع، فيتعجل الزوج الخلع، ان كان قدر الميراث فأقل، أو يعتبر يوم الموت فيوقف المبالغ به كله الى يوم الموت، فان كان قدر ميراثه فأقل أخذه، وان كان أكثر منه، فلا شيء له منه عند ابن رشد ولا ارث له بحال، وقال اللخمي له منه قدر ميراثه ويرد الزائد"



ثالثا : فقهاء الشافعية :

ويرون انه يصح للزوجة المريضة مرض الموت، أن تخالع زوجها على مال، وكذلك يصح للزوج المريض مرض الموت أن يخالع زوجته على مال قياسا على صحة عقدى النكاح والبيع منهما (١).  
مقدار البذل :

الا ان الزوج المخالع لا يستحق من زوجته المريضة مرض الموت الا بقدر مهر مثلها فقط، او اقل منه، لانه ليس تبرعا، ولا وصية لوارث لأن الزوج بالخلع أصبح اجنبيا عنها، كما ان هذا المقدار "الذي بذلته بقيمة ما تملكه، فهو كما لو اشترت به متاعا بقيمته (٢)".

اما ان كان البذل المتفق عليه اكثر من مهر المثل، فان الزيادة تخرج من ثلث الثروة، ولا يستحقها الزوج الا باجازة جميع الورثة : جاء في فقه الشافعية انه "يصح اختلاع المريضة مرض الموت، اذ لها التصرف في مالها، ولا يحسب من الثلث الا زائد على مهر المثل، بخلاف مهر المثل واقل منه فمن رأس المال، لأن التبرع انما هو بالزائد، وليس وصية لوارث لخروج الزوج بالخلع عن الارث.. (٣)".

رابعا : فقهاء المذهب الاباضي :

ويرون انه اذا اختلعت المرأة المريضة مرض الموت من زوجها، ثم توفيت صح الخلع، واستد الزوج البذل المتفق عليه .  
اما ان ماتت في مرضها واتفقت على والزوج على ان يأخذ المداق الذي دفعه، فقد اختلف علما المذهب في حكم هذه الحالة على النحو التالي

- 
- (١) تكملة المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ٣٧.  
(٢) المرجع السابق ص ٣٧، ٣٨.  
(٣) جلال الدين المحلى على المنهاج ج ٣ ص ٣٠٩، و الام للشافعي ج ٥ ص ١٨٣، تكملة المجموع ج ١٧ ص ٣٨/٣٧، حواشي الشرواني وابن قاسم ج ٧ ص ٤٦٧.

### القول الأول :

أن الزوج يأخذ الأقل من المداق ومن الميراث، حتى لا يأخذ أكثر مما أعطى، كما أن الخلع في المرض يشبه الوصية، ولا وصية لوارث، وهو وارث في الجملة.  
القول الثاني :

أنه يأخذ المداق وأن كان أكثر من الارث، إلا أنه لا يستحق ميراثاً بعد ذلك.  
أما أن اتفق المتخالفان على بدل أكثر من المداق، فلا يستحق الزوج في هذه الحالة إلا المداق فقط، لأن الزيادة في مرض موت الزوجة كالوصية ولا وصية لوارث.  
وقيل أن كان البدل المخالف به أكثر من المداق، إلا أنه بالإضافة إلى المداق أقل من الارث، يستحقه الزوج في هذه الحالة، فتحملة المحاباة في هذه الحالة تكون منتهية، وله الارث أن كان أقل منهما.  
وأن تساوت الزيادة والمداق بالارث أخذهما.  
القول الثالث :

أنه إذا حدث الخلع والزوجة في مرض الموت، يعتبر ذلك تطليقة، ويملك الزوج بها مراجعة زوجته، ويرثها في العدة، ولا يبرأ من مداقها، أما أن كانت هذه هي الطلقة الثالثة، برئ، ولم يرثها (١).

---

(١) جاء في كتاب النيل وشفاء العليل جـ ٧ ص ٢٩١/٢٩٢ "وأن مرفت فافتدت منه، ثم عوفيت جاز عليها، وله ما افتدت به، فإن ماتت فيه، أخذ الأقل من صداق.. وارث.. وقيل يجب له المداق وأن كثر وزاد على الارث وهو الصحيح ولا ارث له، وأن افتدت بزيادة، لم يكن له إلا ما أعطى، لأن الزيادة في مرض موتها كالوصية ولو برثها ولا وصية لوارث، لأنه وارث في الجملة، حيث كان يأخذ الأقل من ارث وصداق وأنه لولا الفداء لكان وارثاً أو له الزيادة أن كانت مع المداق أقل من الارث، وله الارث أن كان أقل منهما، وأن تساويا بالارث أخذهما وهو الظاهر" وانظر في هذا المعنى أيضاً : غاية المأمول جـ ٤ ص ٢٣٨/٢٣٩، لباب الاشارة جـ ١١ ص ٣١٧ وجاء في غاية المأمول جـ ٤ ص ٢٤٠ =

بل ان هناك من يقول : بعدم جواز الخلع فى مرض موت الزوجية ، وصاحب هذا القول ، يفرق بين ما اذا حدث الخلع والزوج مريض موت الموت ، وبين ما اذا حدث والزوجية هى المريضة مرض الموت فان حدث الخلع والزوج مريض مرض الموت ، والزوجية صحيحة ، فان الخلع جائز ، ولاميراث بينهما ان مات احدهما .

اما ان كانت الزوجية هى المريضة مرض الموت ، وحدث الخلع ، فإنه لايجوز ، وان مات احدهما قبل انقضاء العدة ، فبينهما الميراث .

وقد عبر صاحب لباب الآثار عن ذلك فقال :  
"وسألته عن خلع المريض فقال : اما اذا وقع الخلع بين الزوجين وكان احدهما مريضا ، ففي ذلك اختلاف ، والذي يعجبني من القول ، ان كان الزوج مريضا والمرأة صحيحة ، فان الخلع ماضى ولا ميراث بينهما ، ان مات احديهما ، وان كان الزوج صحيحا ، والمرأة مريضة ، فبرأت المريضة لايجوز ، وان مات احدهما قبل انقضاء العدة ، فبينهما الميراث على القول الذى اعمل عليه (١) " .

الراى الراجع :

بعد عرض آراء الفقهاء فى حكم خلع المريضة مرض الموت ، ومقدار البذل الذى يستحقه الزوج مقابل المخالعة ، يترجح لدينا القول بأن الزوج يستحق الصداق الذى دفعه وان كان اكثر من الميراث ، ولايستحق ميراثا بعد ذلك ، وذلك استنادا الى مايلي :

أولا : بما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قصة امرأة شابت بن قيس قال لها "اتردين عليه ماأخذت منه ، ويخلى سبيلك" قالت : نعم ، فقال "ياشابت اترضى ان ترد عليك ماأخذت وتخلى سبيلها ؟" قال يارسول الله : قد أخذت منى حائطا ، تردده على وأخلى سبيلها ، فردته عليه فخلى

---

= قال أبو عبد الله : ان تباريا فى مرضها فتطليقة يملك رجعتها ويرثها فى العدة ، ولايبرأ من صداقها ، وان تقدم تطليقتان وهذا ثالث برىء ولم يرثها " وانظر المصنف ج ٣٨ ص ٤٦ .

(١) لباب الآثار ج ١١ ص ٣١٧/٣١٨ .

سبيلها (١) ".  
ثانيا : أن هذا لراى يتفق وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث روى عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم " أنه كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاها (٢) ".  
فى الحديث الأول وكذلك فى الحديث الثانى، نرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أجاز أن يسترد الزوج كل المداق الذى دفعه للزوجة بل كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاها ، وان دل هذا فانما يدل على ترجيح ماذهبنا اليه .  
ثالثا : كما ان تهمة محاباة الزوج هنا منتفية ، لأنه لن يأخذ منها أكثر مما أعطاها ، وقد يكون ما أعطاه لها عند النكاح أقل من ميراثه منها ، أو أقل من البذل المتفق عليه .  
وعلة عدم استحقاقه الميراث بعد حصوله على المداق الذى دفعه ، أنه بالخلع تمبىح الزوجة أجنبية عنه ، لأنها بالخلع أصبحت بائنة .

---

(١) سبق تخريج هذا الحديث، وانظر أيضا مسند الامام الربيع بن حبيب ج ٣ ص ٨٧/٨٦ .  
(٢) المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ٨ ص ١٧٦ .

#### المطلب الرابع

##### خلع الاجنبى

المراد بالاجنبى:

يراد به هنا الشخص الذى تولى الخلع عن الزوجة وليس وليا لها، ولا وكىلا عنها .  
فلو قال اجنبى للزوج طلق امراتك بألف جنيه مثلا ادفعها لك، فطلق الرجل زوجته مقابل هذا المبلغ الذى التزم به الاجنبى، هل يقع هذا الطلاق أم لا ؟  
اختلف الفقهاء فى ذلك على النحو التالى :

الرأى الاول :

وهو رأى جمهور الفقهاء، ويرون ان خلع الاجنبى يقع صحيحا (١).

الرأى الثانى :

وهو رأى أبى شور، قال : لا يصح ولا يقع الخلع من الاجنبى (٢).

أدلة الطرفين :

أدلة الجمهور :

استدل جمهور الفقهاء على مذهبهم بما يأتى :  
اولا : لانه قد يكون لهذا الاجنبى غرض صحيح من الخلع، كأن يقصد ان يخلصها من زوجها الذى يؤذيها ويسئ معاشرتها أو يمنعها بعض أو كل حقوقها (٣)

---

(١) البدائع ج ٤ ص ١٨٩٧، الدسوقي ج ٢ ص ٣٤٧، تكملة المجموع ج ١٧ ص ١٢/٩، حواش الشروانى وابن قاسم ج ٧ ص ٤٧٣، أقرب المسالك للشيخ أحمد الدردير العدوى ج ١ ص ٣٥٢، جلال الدين المحلى على المنها ج ٣ ص ٣٢١، المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٨٠ كشا القناع ج ٣ ص ١٢٦.

(٢) المراجع السابقة نفس المواضع.

(٣) جلال الدين المحلى على المنهاج حيث جاء فيه "ويه اختلاع اجنبى وان كرهت الزوجة ذلك... وقد يكون ل فى ذلك غرض صحيح كتخليصها ممن يسئ العشرة لـ ويمنعها حقوقها"

ثانيا : ولأنه يصح بذل المال في إسقاط الحق عن الغير، قياسا على ما لو قال شخص لآخر: ألق متاعك في البحر وعلى ثمنه، فليس في هذا إسقاط حق عن الغير، وهو جائز، فإسقاط الحقوق عن الغير جائز من باب أولى (١).

"ولأنه حق على المرأة، يجوز أن يسقط عنها بعوض، فجاز لغيرها كالدين، وفارق البيع فإنه تمليك فلا يجوز بغير رضا من يثبت له الملك (٢)".

- وأما أبو شور : فقد منع خلع الاجنبي، لأنه يبذل مالا فيما لا منفعة له فيه ويقول ابن قدامة معبرا عن رأي أبي شور "لأنه سقه فانه يبذل عوضا في مقابلة مالا منفعه له فيه، فان الملك لا يحمل له، فاشبه ماله قال بع عبدك لزيد بالف على (٣)" والطلاق يقع رجعا في هذه الحالة على هذا الرأي.

الا ان البعض من فقهاء المالكية قيدوا اجازتهم خلع الاجنبي، بأن يقصد به تحقيق مصلحة أو درء مفسدة، فان قصد الاضرار بالزوجة فلا يصح (٤). والقائلون بصحة الخلع في هذه الحالة، يفرقون بين ما اذا التزم الاجنبي بأداء البذل من ماله، أو أطلق ولم يصفه الى احد، أو اضافة الى غيره

- 
- (١) المغنى والشرح الكبير للفقهاء ابن قدامة ج ٨ ص ١٨١/١٨٠ حيث جاء فيه ويصح مع الاجنبي بغير اذن المرأة، مثل أن يقول الاجنبي للزوج طلق امرأتك بألف على... ولنا انه بذل في إسقاط حق عن غيره فصح... ولأنه لو قال ألق متاعك في البحر وعلى ثمنه صح ولزمه ثمنه مع أنه لا يسقط حقا عن أحد فهنا أولى
- (٢) تكملة المجموع ج ١٧ ص ١٢.
- (٣) المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٨١، وانظر أيضا كشف القناع ج ٣ ص ١٣٧، وتكملة المجموع ج ٣٧ ص ١٢، وجاء في حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٤٧ "قال لرجل طلق امرأتك ولك على ألف درهم ففعل لزم الألف ذلك الرجل جاء في مواهب الجليل أنه "ينبغي أن يقيد المذهب بما اذا كان الغرض من التزام الاجنبي ذلك للزوج حصول مصلحة أو درء مفسدة ترجع الى ذلك الاجنبي، مما لا يقصد به اضرار المرأة".

ا - فان التزم الاجنبى باداء البذل من ماله للزوج فقبل، وخالف امرأته، وقع الطلاق، ولزم الاجنبى البذل، ولا يرجع به بعد ذلك على الزوجة، كذلك لا يشترط قبول الزوجة فى هذه الحالة، لأنها لا تلتزم بأى شيء للزوج، حتى يشترط رضاها، ومن المعروف أن الزوج يملك الطلاق بدون رضا الزوجة (١).

ب - اما اذا اطلق، ولم يضاف البذل الى أحد، كان قال للزوج : اخلع زوجتك على الف جنيه، فقال الزوج : قبلت، فى هذه الحالة لا يلتزم الاجنبى بشيء، لأنه لم يلزم نفسه شيئا، الا أنه لابد من قبول الزوجة فى هذه الصورة، فإن قبلت تم الخلع، والتزمت بالبذل للزوج، اما اذا لم تقبل، فلا يلزمها شيء مطلقا من البذل والطلاق واقع فى رأى البعض (٢).

ج - اما اذا اضاف الاجنبى البذل الى شخص آخر، او الى الزوجة مثلا، كان قال : اخلع زوجتك على الف جنيه، يدفعها لك فلان بن فلان، او على ان تدفعها لك الزوجة، يفرق فى هذه الصورة بين امرين : بين ما اذا كان هذا الاجنبى موكلا من قبل هذا الشخص او هذه الزوجة وبين ما اذا لم يكن موكلا ولا مفوضا من اى منهما بذلك : فان كان موكلا من قبل هذا الشخص الآخر، او من قبل الزوجة، صح الخلع. وان لم يكن موكلا ولا مفوضا من اى منهما بذلك، لا يلزمه البذل، ويتوقف الخلع على اجازة من اضيف اليه البذل، فان اجازه وقع الطلاق، ولزمه البذل، وان لم يجزه لا يقع به شيء (٣).

---

(١) البدائع ج ٤ ص ١٨٩٧، المغنى والشرح الكبير ج -

ص ١٨٠ جلال الدين المحلى ج ٣ ص ٣٢١.

(٢) بدائع المنائع فى ترتيب الشرائع للكاسانى ج ٤

١٨٩٧ وجاء فيه " ولو قال اى الاجنبى للزوج : عد

الف درهم، ولم يزد عليه، وقف على قبول المرأة "

(٣) الشريعة الاسلامية، حسين الذهبى ص ٣٢٣.

الراى الراجع :

بعد عرض آراء الفقهاء فى خلع الأجنبى يترجح لدينا قول الجمهور وخصوصا قول بعض المالكية ، الذين قيدوا اجازتهم لخلع الأجنبى، بأن يكون القصد منه تحقيق مصلحة ، او درء مفسدة ، فإن قصد الاضرار بأى من الزوجين فلا يقع الخلع ، وخصوصا ان الزمان قد فسد وكثر فيه المفسدون الذين لاهم لهم الا تفرقة الشمل وفساد العلاقة بين الناس وخصوصا الزوجين ، فلا بد من هذا القيد او على الأقل يشترط رضا الزوجين بذلك ، حتى نأمن شر المفسدين .



### المبحث الخامس

#### الأثار المترتبة على الخلع

إذا استوفى الخلع شروطه وأحكامه التي ذكرناها فيما سبق، ترتبت عليه الأثار الآتية :

أولا : أنه يقع به طلاق بائن، وهذا هو الرأي الذي سبق أن رجحناه لأن الخلع طلاق على مال، والطلاق على مال طلاق بائن، كما أن هذا يتفق والحكمة من مشروعية الخلع (١).

ثانيا : أن الزوجة هي التي تلتزم بالعوض للزوج، لأنها هي التي تريد مفارقة زوجها لسوء عشرته أو منعهما حقوقهما، وبدليل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ألزم زوجة ثابت بن قيس برد حديقته إليه.

ولأن الزوج، قد علق طلاقها على قبولها لهذا العوض، وقد رضيت به (٢).

ثالثا : أن الخلع يقع في الحيض وفي الطهر المجمع فيه، لأن الزوجة هي التي رضيت بتطويل المدة على نفسها، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن حال امرأة ثابت بن قيس (٣).

رابعا : جواز أخذ الزوج المخالعة من زوجته أكثر من المداق الذي دفعه لها عند الزواج (٤).

- 
- (١) بدائع المنائع ج ٤ ص ١٨٩٣، المجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ٣١، المغنى والشرح الكبير ج ٨ ص ١٨٥، المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٢٣٩.
- (٢) أبو زهرة المرجع السابق ص ٣٣٤/٣٣٥، محمد محي الدين السابق ص ٣٢٢، محمد حسين الذهبي ص ٣١٨ د. محمد علي محجوب ص ٣٠٣.
- (٣) يراجع موضوع الخلع في الحيض ص من هذا البحث.
- (٤) يراجع موضوع مقدار البذل الذي يأخذه الزوج من زوجته ص من هذا البحث.

خامسا : لا يلحق المرأة المختلعة طلاق في العدة على  
الرأى الراجح، لأنها بالخلع أصبحت أجنبية عن  
الزوج (١).

سادسا : يسقط بالخلع كل الحقوق الثابتة لكل من  
الزوجين تجاه الآخر عند ابى حنيفة، سواء نص  
على سقوطها أم لم ينص، طالما كانت هذه الحقوق  
بسبب الزوجية القائمة بينهما.  
وقال محمد : لا بد من النص على الحق الذي يسقط،  
وبالتالى لا يسقط أى حق لم يذكره الزوجان في  
عبارتهما، سواء أكانت العبارة بلفظ الخلع أو  
الابراء.  
وقال ابو يوسف : ان كانت الميعة بلفظ الخلع،  
فلا يسقط أى حق لم يذكره في عبارتهما، وان  
كانت بلفظ المبرأة سقط عن كل واحد منهما كل  
حق ثابت عليه للآخر، طالما كان من الحقوق  
الناشئة عن عقد الزوجية القائمة بينهما (٢).

سابعا : لا يسقط بسبب الخلع مالاخذ الزوجين قبل الآخر، من  
غير حقوق الزوجية كثمن مبيع، وكدين على  
احدهما للآخر (٣)، وفي رواية اخرى عن ابى  
حنيفة انها تسقط.  
يقول ابن قدامة "وقال ابو حنيفة ذلك براءة  
لكل واحد منهما مما لصاحبه عليه من المهر،  
واما الديون التي ليست من حقوق الزوجية، فعنه  
فيها روايتان (٤)".

ثامنا : وعن عدة المختلعة، اختلف فيها الفقهاء على  
النحو التالى :  
- يرى ابو حنيفة ومالك والشافعى واحمد، ان  
المختلعة عدتها عدة المطلقة بثلاثة قروء ان  
كانت مما تحيض، وهو قول أكثر أهل العلم.

- 
- (١) يراجع هذا الموضوع من من هذا البحث.  
(٢) يراجع من هذا البحث : الفرق بين الخلع والطلاق على  
مال ص  
(٣) الاحوال الشخصية، محمد محيى الدين ص ٣٢٣  
(٤) المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٧٩.

لان الخلع طلاق، وقد قال الله تعالى "والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر (١)".

- والقول الثانى : انها تعتد بحيفة واحدة تستبرئ بها رحمها.

وقد استدلوا على ذلك بما روى عن ابن عمر : ان الربيع اختلعت من زوجها فأتى عمها عثمان فقال تعتد بحيفة قال وكان ابن عمر يقول تعتد ثلاث حيف حتى قال هذا عثمان فكان ابن عمر يفتى به ويقول عثمان أخبرنا وعلمنا (٢).

وماروى عن ابن عباس أنه قال: عدتها حيفة وبه يقول عكرمة، ويؤيد هذا ماروى ان النبى صلى الله عليه وسلم فى قمة امرأة ثابت بن قيس امرها ان تعتد بحيفة (٣).

الراى الراجع :

والذى ارجحه ان عدة المختلعة مثل عدة المطلقة ، لانها مطلقة فى الجملة ، ولعموم قوله تعالى "والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء"، فان المختلعة تدخل تحت هذا العموم .

---

(١) البقرة اية ٢٢٨ .

(٢) ابن كثير ج ١ ص ٢٦١

(٣) المرجع السابق، وانظر الرجعة فى الفقه الاسلامى  
المرجع السابق ص ٣٣٢/٣٣٣ .

### خاتمة البحث

بعد ان انتهينا بحمد الله من هذا البحث، يمكننا استخلاص بعض النتائج الهامة على النحو التالي :

أولا : تحدثت عن البذل الذى تدفعه الزوجة لزوجها مقابل الخلع، والأشياء التى تملح أن تكون عوضا، وبينت أن كل ما جاز أن يكون مهر جاز أن يكون عوضا، والحكم إذا كان البذل شيئا محرما، وانتهينا الى أنه لو خالع الزوج زوجته على محرم، وقع الطلاق عند أهل السنة والاباضية، وإن كان أبو حنيفة ومالك وأحمد وبعض فقهاء الاباضية يقولون: أن الطلاق يقع ولا يستحق الزوج شيئا من هذا العوض، وقال الشافعى والبعض الآخر من فقهاء الاباضية: يستحق الزوج على زوجته مهر المثل.

ثانيا : وذكر آراء الفقهاء وأدلتهم فى مقدار البذل الذى يحل للزوج أخذه من زوجته مقابل الخلع، وانتهينا الى ترجيح رأى القائل بجواز أخذ الزوج المخالع من زوجته أكثر مما قدمه لها من المهر عند الزواج، إلا أننى قيدت ذلك بعدم إجحاف الزوج لزوجته وطلبه منها أكثر مما تدفعه مثيلاتها من النساء فى مثل تلك الحالات .

ثالثا : وفرقت بين الخلع والطلاق على مال، وآراء العلماء فى ذلك، وانتهينا الى ترجيح رأى فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة والاباضية القائل : بعدم التفرقة بين الخلع والطلاق على مال .

رابعا : وذكر آراء أهل السنة والاباضية فى كون الخلع طلاقا أم فسخا، وانتهيت الى ترجيح القول بأن الخلع فسخ للنكاح وليس بطلاق، وبينت شمة الخلاف فعلى القول بأن الخلع طلاق، لا يجوز للزوج إذا خالع زوجته ثلاث مرات أن يزدها إلا بعد أن تنكح زوجا غيره، وعلى القول بأنه فسخ، له حق ردها ولو كان الخلع أكثر من ثلاث مرات، لأن الخلع فى هذه الحالة لا ينقص عدد الطلاقات.

خامسا : وعرضت لخلاف الفقهاء ، حول ما اذا كان الخلع طلاقا بائنا أم رجعيا ، وانتهيت الى ترجيح الراى القائل ، بأن الخلع طلاق بائن .

سادسا : وهل المختلعة يلحقها طلاق. فى العدة أم لا ؟ عرضت لخلاف الفقهاء ، وانتهيت الى ترجيح الراى القائل : ان المختلعة لايلحقها طلاق فى العدة .

سابعا : وتحدثت عن شروط الخلع ، وأن الزوجة يكره لها ان تطالب بالخلع حتى تبلغ درجة من الضرر ، تخاف معها الا تقيم حدود الله .

ثامنا : وأشارت الى خلاف الفقهاء ، حول ما اذا كان يشترط اذن الحاكم لمحة الخلع أم لا ، وانتهيت الى ترجيح الراى القائل بأن الخلع يجوز باذن الحاكم وبدون اذنه ، اذا كان هناك ترش بين الزوجين عليه .

تاسعا : وبينت صفة الخلع من جانب الزوج بأنه يمين ، ومن جانب الزوجة بأنه معاوضة والاشار المترتبة على ذلك .

عاشر ا : وذكرى اراء الفقهاء فى الخلع فى الحيض او الطهر المجامع فيه ، وانتهيت الى ترجيح رأى الجمهور القائل بجواز الخلع فى الحيض وكذلك فى الطهر المجامع فيه .

حادى عشر : كذلك تحدثت عن حكم خلع المحجور عليها ، وقلت : ان كانت فاقدة الاهلية لايقع عليها طلاق ولايلزمها مال ، وان كانت ناقصة الاهلية ، وقى عليها الطلاق ولزمها المال ، كما بييت ان هذا الطلاق يكون بائنا ان كان قبل الدخول ، وان كان بعد الدخول فقد اختلف فيه . وان كانت محجورا عليها للفلس ، يصح خلعها بعد انتهاء الحجر عليها او بعد اذن الغرما لها .

ثانى عشر : واما عن حكم خلع المريضة مرض الموت ، ذكرى ان الفقهاء متفقون على وقوع الخلع

ولكنهم ، اختلفوا فى القدر الذى يجب ان تبذله المريضة لزوجها ، مخافة ان تكون رغبة فى محابة الزوج على حساب الورثة ، وانتهينا الى القول بأن الزوج يستحق المداق الذى دفعه عند الزواج وان كان اكثر من الميراث ، ولا يستحق ميراثا بعد ذلك .

ثالث عشر : كما عرضت للخلاف القائم بين الفقهاء حول حكم خلع الاجنبى ، وانتهينا الى ترجيح رأى الجمهور بجواز مخالعة الاجنبى ، وخصوصا ماذهب اليه بعض المالكية حيث انهم قيدوا اجازتهم خلع الاجنبى ، بأن يكون القصد من مخالعته تحقيق مصلحة او درء مفسدة .

رابع عشر : واخيرا بينت الاثار المترتبة على الخلع ، والخلاف بين الفقهاء فى عدة المخلعة ، وانتهينا الى ترجيح القول بأن عدة المختلعة كعدة المطلقة ، لانها مطلقة فى الجملة .

وبعد ، فقد انتهيت بعون الله تعالى من هذا البحث ، وبذلت اقصى ما فى وسعى بين الكتب والمراجع القديمة وبين الكتب الحديثة ، ولا ادعى اننى وفقت تماما فى هذا الموضوع لأن العمل البشرى دائما يتصف بالنقص ، فالكمال لله وحده ، فان كنت قد وفقت فبفضل من الله وبتأييد منه ، وان كانت الاخرى فمن نفسى ، والله أسأل ان يلهمنا الصواب ،

الباحث

### المراجع

أولا : القرآن الكريم :

ثانيا : كتب التفسير :

١ - تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ أبى الغداء  
اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى، الجزء الأول،  
الدار المصرية اللبنانية - القاهرة .

٢ - جامع البيان فى تفسير القرآن، تاليف أبى جعفر  
محمد بن جرير الطبرى المجلد الثانى، دار المعرفة  
بيروت .

٣ - فى ظلال القرآن، للشيخ سيد قطب - طبعة بيروت.

ثالثا : كتب السنة :

٤ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، وهو  
شرح الإمام محمد بن اسماعيل الكحلانى المنعمانى  
المعروف بالامير على متن بلوغ المرام للحافظ شهاب  
الدين أبى الفغل احمد بن على محمد بن حجر  
العسقلانى .

٥ - سنن النسائى : بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى  
وحاشية الامام السندى - المكتبة العلمية - بيروت .

٦ - شرح الجامع الصحيح مسند الامام الربيع بن حبيب بن  
عمرة والفراهيدى الأزدى، لمؤلفه الشيخ العلامة  
الجليل نور الدين أبى محمد عبد الله بن حميد  
السالمى، المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ - النشر، مكتبة  
الاستقامة، سلطنة عمان .

٧ - صحيح البخارى، لأبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن  
ابراهيم بن المغيرة بن بردزیه البخارى الجعفى .

٨ - سنن الترمذى : لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذى  
المتوفى سنة ٢٧٩ هـ .

٩ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لشيخ الاسلام احمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، وبهامشه متن الجامع الصحيح للإمام البخاري .

١٠- موطأ الإمام مالك، أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبهني، عالم المدينة رواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف المكتبة العلمية .

١١- نيل الأوطار، شرح منتهى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشيخ الإمام المجتهد قاضي قضاة القطر اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني الجزء السادس الطبعة الأخيرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

#### رابعاً : كتب اللغة العربية :

١٢- الممباح المنير، للعلامة احمد بن علي المغربي الفيومي سنة ٧٧٠ هـ المكتبة العلمية - بيروت.

١٣- لسان العرب: لأبي الفحل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور المصري.

#### خامساً : كتب المذاهب الفقهية :

##### - الفقه الحنفي :

١٤- الهداية، شرح بداية المبتدي، تأليف شيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ الجزء الثاني .

١٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة ٥٨٧ هـ، مطبعة الإمام وكذلك الطبعة الثانية ١٩٨٦م دار الكتب العلمية - بيروت.

١٦- حاشية ابن عابدين، الجزء الثاني، للشيخ محمد أمين، الشهير بابن عابدين وتسمى رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار.



١٧- فتح القدير للشيخ الامام كمال الدين محمد بن عيد  
الواحد السكندري المعروف بابن الهمام الحنفى  
المتوفى سنة ٨٤١ هـ .  
- الفقه المالكى :

١٨- اقرب المسالك للعارف بالله سيدى أحمد الدردير  
العدوى .

١٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاى الشيخ الامام  
ابى الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد ابن رشد  
القرطبى الحفيد المتوفى سنة ٥٩٥ هـ .

٢٠- حاشية الدسوقى، وهو الامام شمس الدين الشيخ محمد  
بن احمد بن محمد بن عرفة الدسوقى المتوفى سنة  
١٢٣٠ هـ - على الشرح الكبير لآبى البركات سيدى احمد  
الدردير - دار احياء الكتب العربية .

٢١- حاشية العدوى على شرح ابى الحسن: المسمى كفاية  
الطالب الربانى لرسالة ابن ابى زيد القيروانى -  
المجلد الثانى - دار الفكر .

- الفقه الشافعى :

٢٢- الام للشافعى : وهو ابو عبد الله محمد بن ادريس بن  
العباس بن عثمان بن شافع بن سائب بن عبد يزيد بن  
هاشم بن عبد المطلب جد الرسول صلى الله عليه وسلم  
المتوفى سنة ٢٠٤ هـ، برواية الربيع بن سليمان  
المرادى المصرى عنه .

٢٣- انوار المسالك، شرح عمدة المسالك للشيخ محمد  
الزهدى الغمراوى مكتبة اشاعت - دلهى - الهند .

٢٤- تكملة المجموع شرح المذهب، المجلد السابع عشر  
تأليف العلامة الامام الفقيه ثقى الدين على بن عبد  
الكافى السبكى المتوفى سنة ٧٥٦ هـ المجلد الساد  
عشر - المكتبة السلفية - المدينة المنورة .

٢٥- حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامتين الفهامين، العلامة عبد الحميد الشرواني، والعلامة احمد بن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي الشافعي الجزء السابع - دار صادر.

٢٦- قليوبى وعميرة: حاشيتا الامامين المدققين، الشيخ شهاب الدين القليوبى والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين للشيخ يحيى الدين النووى الجزء الثالث. مطبعة محمد على صبيح وأولاده.

٢٧- مختصر المزنى، للامام الجليل ابي ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزنى الشافعى المتوفى سنة ٢٦٤ هـ بهامش الجزء الرابع من كتاب الام للامام ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعى، برواية الربيع المرادى عنه.  
- الفقه الحنبلى :

٢٨- المغنى والشرح الكبير، فالمغنى لابن قدامة ابي محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٣٠ هـ. والشرح الكبير للامام شمس الدين ابي الفرج عبد الرحمن بن ابي عمر بن احمد بن قدامة المقدس المتوفى سنة ٦٨٢ هـ الجزء الثامن.

٢٩- كشاف القناع الجزء الثالث: للعلامة منصور بن يونس البهوتى.  
- الفقه الاباضى :

٣٠- المصنف : تاليف الشيخ العلامة ابي بكر احمد بن عبد الله بن موسى الكندى - المطبعة الشرقية - ومكتبتها مطروح - سلطنة عمان .

٣١- النيل وشفاء العليل، شرح كتاب النيل وشفاء العليل للامام العلامة محمد بن يوسف أطفيش الجزء السابع - مكتبة الارشاد جدة.

٣٢- جامع أبى الحواري، للشيخ محمد بن الحواري الجزء الرابع طبعة ١٤٠٥ هـ .

٣٣- غاية المأمول فى علم الفروع والأصول، تأليف الشيخ العلامة محمد بن شامس البطاش الجزء الرابع طبعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م مطبعة الألوان الحديثة بالوطنية - سلطنة عمان .

٣٤- لباب الاشار الواردة على الاولين والمتأخرين الاخيار تأليف العالم السيد مهنا بن خلفان بن محمد البورسعيدى الجزء الحادى عشر طبعة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م المطبعة الشرقية - مطرح - سلطنة عمان .

٣٥- منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، تأليف الشيخ خميس بن سعيد بن على بن مسعود الشقى الرستاقى، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه .

- الفقه الظاهري

٣٦- المحلى لابن حزم الظاهري، الامام أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، الجزء العاشر - دار التراث

سادسا : رسائل جامعية :

٣٧- رسالة خطية فى الخلع للاستاذ محمود على الطويل، كلية الشريعة عام ١٩٣٥ .

٣٨- رسالة خطية فى الخلع للاستاذ مصطفى عبد الخالق، كلية الشريعة جامعة الأزهر .

٣٩- رسالة ماجستير عن الفرقة بين الزوجين بالخلع للاستاذ منصور نمر عبد الحميد قموح، كلية الشريعة والقانون .

سابعاً : كتب ومراجع أخرى :

٤٠- الاحوال الشخصية للشيخ محمد أبى زهرة - دار الف عربى .

- ٤١- الاحوال الشخصية فى الشريعة الاسلامية ، محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الكتاب العربى .
- ٤٢- الرجعة فى الفقه الاسلامى دراسة مقارنة للدكتور عبد الغفار ابراهيم صالح - مكتبة النهضة المصرية .
- ٤٣- السبب الباعث على التعاقد دراسة مقارنة للدكتور محمود محمد عوض دار النهضة .
- ٤٤- الشريعة الاسلامية ، دراسة مقارنة بين مذاهب اهل السنة ومذهب الجعفرية ، محمد حسين الذهبي ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٤٥- الفقه على المذاهب الاربعة - قسم الاحوال الشخصية ، للشيخ عبد الرحمن الجزيري - المجلد الرابع - دار الكتب العلمية .
- ٤٦- حقوق الاسرة فى الفقه الاسلامى للدكتور يوسف قاسم ، دار النهضة العربية .
- ٤٧- سمو التشريع الاسلامى فى معالجة النشوز والشقاق بين الزوجين للدكتورة / كوثر كامل علي - دار الاعتماد .
- ٤٨- فقه المعاملات على المذهب الاباضى ، المقرر على طلبة الكليات المتوسطة بسلطنة عمان .
- ٤٩- فقه السنة للشيخ سيد سابق - الجزء الثانى - دار الكتاب العربى .

الفهرست

المحيفة	الموضوع
١	التقديم
٥	المبحث التمهيدي عن الدراسات السابقة
١٥	المبحث الاول
١٥	العوض في الخلع
١٥	المطلب الاول
١٥	الاشياء التي تملح ان تكون عوضا
١٧	حكم العوض غير المتقوم
٢٠	المطلب الثاني
٢٠	مقدار البديل الذي يحل
٢٤	راى المذهب الاباضى
٢٥	اساس الخلاف
٢٥	الراى الراجح
٢٥	المطلب الثالث
٢٥	الفرق بين الخلع والطلاق على مال
٢٩	المبحث الثاني
٢٩	التكييف الفقهي للخلع
٢٩	المطلب الاول
٢٩	الفرع الاول
٢٩	هل الخلع طلاق أم فسخ
٣٦	الفرع الثاني
٣٦	هل الخلع طلاق بائن أم طلاق رجعى
٣٨	اراء العلماء
٣٩	الفرع الثالث
٣٩	هل يلحق المختلعة طلاق فى العدة

الفهرست

الموضوع	الصحيفة
المطلب الثانى	٤٢
صفة الخلع	٤٢
المبحث الثالث	٤٧
شروط صحة الخلع	٤٧
المبحث الرابع	٥٦
احكام خاصة فى الخلع	٥٦
المطلب الاول	٥٦
الخلع فى الحيض او فى الطهر المجامع فيه	٥٦
اراء العلماء	٥٦
الراى الراجع	٥٨
المطلب الثانى	٦٠
خلع المحجور عليها	٦٠
اراء العلماء	٦٠
حكم خلع المحجور عليها للفلس	٦١
المطلب الثالث	٦٤
خلع المريضة مرض الموت	٦٦
الخلاف بين الفقهاء	٦٦
الراى الراجع	٦٨
المطلب الرابع	٧٣
خلع الاجنبى	٧٣
اراء الفقهاء	٧٣
الراء الراجع	٧٣
المبحث الخامس	٧٤
الاشار المترتبة على الخلع	٧٧



رقم الايداع : ٢٥٤٣ / ١٩٩٠

رقم دولي : ٤ - ٥٧٤ - ٠٤ - ٩٧٧









7.14

سلا

ح